وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب –عين تموشنت–

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

التخصص : تحليل اقتصادي واستشراف

تحت عنوان :

العلاقة بين التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة 1995- 2018

من إعداد الطالبة :

ديداني خديجة

إشراف الأستاذ :

د.بن عامر عبد الكريم

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د عبدوس عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي بلحاج بوشعيب –عين تموشنت–	رئيسا
د. بن عامر عبد الكريم	أستاذ محاضر –أ–	المركز الجامعي بلحاج بوشعيب –عين تموشنت–	مشرفا
أ.د جديدن لحسن	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي بلحاج بوشعيب –عين تموشنت–	ممتحنا

السنة الجامعية : 2020/2019

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب –عين تموشنت–

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

التخصص : تحليل اقتصادي واستشراف

تحت عنوان :

العلاقة بين التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة 1995- 2018

من إعداد الطالبة :

ديداني خديجة

إشراف الأستاذ :

د.بن عامر عبد الكريم

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د عبدوس عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي بلحاج بوشعيب –عين تموشنت–	رئيسا
د. بن عامر عبد الكريم	أستاذ محاضر –أ–	المركز الجامعي بلحاج بوشعيب –عين تموشنت–	مشرفا
أ.د جديدن لحسن	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي بلحاج بوشعيب –عين تموشنت–	ممتحنا

السنة الجامعية : 2020/2019

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- الوالدين الكريمين؛ أغلى ما أملك في الوجود حفظهما الله ورعاهما...
- جميع أفراد عائلتي والأصدقاء وزملاء الدراسة...
- كل من ربانا وعّلمنا، فله الفضل والإحسان...

إلى كل من هو أهل للتقدير والاحترام والإهداء.

ديداني خديجة

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى:

- الأستاذ المشرف الدكتور: **بن عامر عبد الكريم** على قبوله تأطير هذا العمل متابعا وموجها وناصحا حتى نهاية البحث.
- أساتذتي الأعزاء الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحتي هذا، فلهم الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم التي ستنير دربنا العلمي.
- كل من وقف معنا، وحفزنا على العمل ودعمنا من بعيد أو قريب على إنجاز هذا البحث بجهده، ووقته، ودعائه.

والحمد الله من قبل ومن بعد، فهو ولي كل توفيق .

ديداني خديجة

الفهرس المحتويات

المحتوي	الصفحة
إهداء	/
شكر وتقدير.....	/
فهرس المحتويات.....	/
قائمة الأشكال.....	/
قائمة الجداول.....	/
قائمة الملاحق	/
قائمة الاختصارات.....	/
الملخص.....	/
مقدمة عامة.....	ب – هـ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية	
تمهيد	**2**
المبحث الأول : الأدبيات النظرية	**20–3**
المطلب الأول : عموميات حول التنويع الاقتصادي.....	**9–3**
الفرع الأول : مفهوم التنويع الاقتصادي.....	**3**
الفرع الثاني : أهداف ومبررات انتهاج التنويع الاقتصادي.....	**6–4**
أولا : أهداف التنويع الاقتصادي.....	**4**
ثانيا : مبررات انتهاج التنويع الاقتصادي في الجزائر.....	**5**
الفرع الثالث : مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.....	**9–6**
أولا : مؤشرات دالة على التنويع الاقتصادي والمتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي.....	**6**
ثانيا : مؤشرات احصائية تقيس درجة التنويع الاقتصادي.....	**7**
المطلب الثاني : عموميات الانفتاح التجاري.....	**20–9**
الفرع الأول : مفهوم الانفتاح التجاري.....	**10**
الفرع الثاني : النظريات المفسرة للانفتاح التجاري	**18–11**
أولا : الانفتاح التجاري في الفكر الكلاسيكي.....	**11**

ثانيا : الانفتاح التجاري في الفكر النيوكلاسيكي.....	**12**
ثالثا : الانفتاح التجاري في الفكر الحديث	**14**
الفرع الثالث : مؤشرات قياس الانفتاح التجاري	**18**
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية	**28-21**
المطلب الأول : عرض الدراسات بالغة العربية واللغة الأجنبية.....	**21**
الفرع الأول : الدراسات باللغة العربية.....	**21**
الفرع الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية.....	**22**
المطلب الثاني : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.....	**27**
خلاصة الفصل	**29**
الفصل الثاني : دراسة تحليلية وصفية قياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد.....	**31**
المبحث الأول : دراسة تحليلية وصفية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2018).....	**38-32**
المطلب الأول : دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2018)	**34-32**
أولا : تطور نسبة مساهمة الصادرات، الواردات، ومجموع الصادرات والواردات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.....	**32**
ثانيا : نسبة مساهمة صادرات المحروقات و صادرات من غير المحروقات في تكوين الصادرات السلعية في الجزائر.....	**34**
المطلب الثاني : دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2018)	**37-35**
أولا : نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.....	**35**
ثانيا : تطور معامل هيريشمان- هيرفندال (HHI) في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2018).....	**37**
المبحث الثاني : دراسة قياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2018)	**55-38**
المطلب الأول : أثر التنويع الاقتصادي على الانفتاح التجاري في الجزائر.....	**47-39**
المطلب الثاني : أثر الانفتاح التجاري على التنويع الاقتصادي في الجزائر.....	**54-47**

خلاصة الفصل	**55**
الخاتمة العامّة.....	**61 –57**
قائمة المراجع	**66–63**
الملاحق.	**80–68**

قائمة

الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	مؤشر جيني	**8**
02-01	الفجوة التكنولوجية	**15**
03-01	دورة حياة المنتوج	**17**
01-02	تطور نسبة مساهمة الصادرات، الواردات، موشر الانفتاح التجاري خلال الفترة الممتدة بين (1995-2018)	**33**
02-02	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين (1995 – 2018)	**36**
03-02	تطور معامل هيريشمان– هيرفندال في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2018)	**38**
04-02	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	**44**
05-02	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي (Test Stability)	**46**
06-02	نتائج اختبار استقرارية النموذج	**52**

قائمة

الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-02	نسبة مساهمة صادرات المحروقات و صادرات من غير المحروقات في تكوين الصادرات السلعية خلال الفترة الممتدة بين (1995-2018)	34
02-02	يوضح متغيرات دراسة أثر التنويع الاقتصادي على الانفتاح التجاري	39
03-02	نتائج اختبار PP للاستقرارية	40
04-02	نتائج اختبار Bounds test	41
05-02	نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل	42
06-02	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في المدى القصير	43
07-02	نتائج اختبار Breusch-Pegan-Godfrey	44
08-02	نتائج اختبار Ramsey	45
09-02	يوضح متغيرات دراسة أثر الانفتاح التجاري على التنويع الاقتصادي	47
10-02	نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة ADF	48
11-02	قيمة معامل الأثر trace حسب اختبار Johansen	49
12-02	القيمة العظمى حسب اختبار Johansen	49
13-02	درجة التأخر المعتمدة في نموذج VAR	50
14-02	نتائج اختبار حد الخطأ VECM	51
15-02	نتائج تقدير معلمات نموذج تصحيح الخطأ	51
16-02	نتائج اختبار عدم التجانس	53
17-02	نتائج اختبار Wald لمعلمات نموذج تصحيح الخطأ	53

قائمة

الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية	68
2	دراسة استقرارية متغيرات الدراسة للنموذج الأول	69
1-2	اختبارPP لسلسلة HHI عند المستوى	69
2-2	اختبارPP لسلسلة HHI عند الفرق الأول	69
3-2	اختبارPP لسلسلة OP عند المستوى	70
4-2	اختبارPP لسلسلة OP عند الفرق الأول	70
5-2	اختبارPP لسلسلة XO عند المستوى	71
6-2	اختبارPP لسلسلة XO عند الفرق الأول	71
7-2	اختبارPP لسلسلة XHO عند المستوى	72
8-2	اختبارPP لسلسلة M عند المستوى	72
9-2	اختبارPP لسلسلة M عند الفرق الأول	73
3	نتائج اختبار Bounds test	73
4	نتائج تقدير علاقة معلمات النموذج في المدى الطويل والقصير	74
5	نتائج اختبار Breusch-Pegan-Godfrey	74
6	نتائج اختبار Ramsey RESET Test	74
7	دراسة استقرارية متغيرات الدراسة للنموذج الثاني	75
1-7	اختبار ADF لسلسلةAGR عند المستوى	75
2-7	اختبار ADF لسلسلةAGR عند الفرق الأول	75
3-7	اختبار ADF لسلسلة IND عند المستوى	76
4-7	اختبار ADF لسلسلة IND عند الفرق الأول	76
5-7	اختبار ADF لسلسلة SER عند المستوى	77
6-7	اختبار ADF لسلسلةSER عند الفرق الأول	77
8	قيمة معامل الأثر trace حسب اختبار Johansen	78
(9)	القيمة العظمى حسب اختبار Johansen	78
10	درجة التأخر المعتمدة في نموذج VAR	78
11	نتائج اختبار حد الخطأ VECM	79

12	نتائج تقدير معلمات نموذج تصحيح الخطأ	**79**
13	نتائج اختبار عدم التجانس	**79**
14	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Test Normality)	**80**
15	نتائج اختبار Wald لمعلمات نموذج تصحيح الخطأ	**80**

قائمة

الاختصارات

الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الأجنبية	الاختصار
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	United Nations Conference on Trade and Development	**UNCTAD**
معامل هيريشمان– هيرفندال	Herfindahl-Hirschman Index	**HHI**
نظرية هيكشر – اوهلن	Hecksher- Ohlin	**H-O**
نظرية هيكشر – أولين – ساموبلسون	Heckscher-Ohlin-Samuelson	**HOS**
طريقة العزوم المعممة	Generalized Moment Method	**GMM**
منظمة التجارة العالمية	Organisation mondiale du commerce	**OMC**
طريقة المربعات الصغرى العادية الديناميكية	Dynamic Ordinary Least Squares	**DOLS**
طريقة المربعات الصغرى العادية تامة التعديل	Fully Modified Ordinary Least Square	**FMOLS**
طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع	Autoregressive Distributed Lag	**ARDL**
نموذج متجه الانحدار الذاتي	Vector Autorégressive	**VAR**
نموذج تصويب لأخطاء الموجهات	Vector Error Correction model	**ECM**
نموذج توازن عام محسوب ديناميكي	Computable General Equilibrium Model	**CGE**
نموذج متجه تصحيح الخطأ	vector error correction model	**VECM**
الناتج المحلي الاجمالي	Produit intérieur brut/ Gross domestic product	**PIB / GDP**
منظمة التعاون الإسلامي	Organisation of Islamic Cooperation	**OIC**
الانفتاح التجاري	Trade openess	**OP**
صادرات من غير المحروقات	Exports outside of hydrovarbons	**XHO**
صادرات المحروقات	Oil exports	**XO**
الواردات	Imports	**M**
اختبار فيليب بيرون	Philips- Perron	**PP**
نموذج تصحيح الخطأ	error correction model	**ECM**
البنك العالمي	World Bank	**WB**
قطاع الفلاحة	Agriculture sector	**AGR**
قطاع الصناعة	Industry sector	**IND**
قطاع الخدمات	Services sector	**SER**
اختبار ديكي فولر للاستقرارية	Test Dickey Fuller Augmenté	**ADF**

الملخص :

تهدف الدراسة إلى معرفة اتجاه العلاقة التي تربط التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1995 إلى غاية 2018، بالاعتماد على المنهج التحليلي والقياسي وباستخدام نموذجين أساسيين هما: نموذج الانحذار الذاتي للإبطاء الموزع لدراسة أثر التنويع الاقتصادي على الانفتاح التجاري، ونموذج تصحيح الخطأ لدراسة أثر الانفتاح التجاري على التنويع الاقصادي، وأظهرت النتائج على التوالي : عدم تأثير الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على التنويع الاقتصادي، ووجود علاقة توازنية طويلة المدى تجمع كل من الانفتاح التجاري (كمتغير تابع) بقطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع اخلدمات والتنويع االقتصادي (كمتغيرات مستقلة).

الكلمات المفتاحية : التنويع الاقتصادي، الانفتاح التجاري، نموذج الانحذار الذاتي للإبطاء الموزع، نموذج تصحيح الخطأ

Abstract :

The study aims to find out the direction of the relationship between economic diversification and trade openness in Algeria during the period from 1995 to 2018, depending on the analytical and standard approach and using two basic models: the Autoregressive Distributed Lag to study the impact of economic diversification on trade openness, and the error correction model to study The effect of trade openness on economic diversification, and the results showed respectively: the lack of an impact of trade openness outside the hydrocarbon sector on economic diversification, and the existence of a long-term equilibrium relationship that combines trade openness (as a dependent variable) with the agriculture sector, industry sector, services sector and economic diversification (as independent variables).

Keywords : economic diversification, trade openness, ARDL, VECM.

مقدمة عامة

I. التوطئة :

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات وتحولات هامة وهذا على كافة الأصعدة: الاقتصادية، السياسية، الايديولوجية وغيرها، فنجدها غداة الاستقلال تبنت النهج الاشتراكي القائم على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، باعتباره آنذاك الأداة الرئيسية للنهوض بعجلة التنمية، لكن في بداية النصف الثاني من الثمانينات عرفت البلاد أزمة مالية خانقة ناجمة عن انكماش حجم ايرادات النفطية التي كانت تعتمد عليها كمصدر دخل وحيد، الأمر الذي أدى إلى تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما جعل الحكومة الجزائرية تفكر في تغيير نمط تسيير اقتصادها، فاتبعت مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية التي كانت نتيجة إبرامها اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية بعدما تعرضت لمشكل الديون الخارجية الذي قادها إلى طرق أبواب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لطلب إعادة جدولة هذه الديون ولمساعدتها في تمويل تنميتها، لكن هذه المؤسسات الدولية فرضت عليها مجموعة من الشروط ومن بين أهم هذه الشروط نجد تحرير التجارة الخارجية والانفتاح على العالم الخارجي عن طريق إزالة كل القيود وكل أشكال تدخل الدولة في الاقتصاد، وبالتالي التوجه نحو اقتصاد السوق.

سارعت الجزائر في تطبيق سياسة الانفتاح التجاري، التي أصبحت بالنسبة لها أمرا حتميا وليس خيارا وهذا لتستطيع مواكبة التطورات العالمية المعاصرة في ظل تنامي ظاهرة العولمة وكذا للاندماج في الاقتصاد العالمي، كما كانت تهدف من خلال هذا الانفتاح إلى تعريض الإنتاج الوطني للمنافسة الأجنبية لزيادة كفاءة الاستخدام والتي ستؤدي إلى تشجيع التصنيع وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث هذا الأخير يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الجزائري إذ يساهم بحوالي 98 % من الصادرات الوطنية مما يهدد مستقبل التنمية بها، فهو قطاع استنزافي غير إنتاجي وبالتالي يستهلك أكثر مما يعطي، وفي ظل الأزمات والصدمات البترولية التي تعرض لها في العقود الأخيرة نتيجة عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية، جعل الجزائر تدرك خطورة الاعتماد على هذا القطاع، فدعت الضرورة إلى اتخاذ مجموعة من الاجراءات الصارمة لنهوض بالاقتصاد الوطني بعيدا عن المحروقات، من خلال انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي وهذا لهيكلة اقتصادها وجعله أكثر تنوعاً وإنتاجية وأقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة. بالإضافة إلى رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل الوطني وتحسين كفاءتها وفاعليتها.

II. إشكالية الدراسة :

بناءا على ما سبق تتمحور إشكالية هذه الدراسة في السؤال الجوهري التالي :

ما هو اتجاه العلاقة التي تربط التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 1995 إلى 2018؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالتنويع الاقتصادي، وما هي أهم أهدافه؟
- ما هي مبررات انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر؟
- ما مفهوم الانفتاح التجاري، وما هي أهم نظريات المفسرة له؟
- ما هي أهم مؤشرات قياس كل من التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر؟
- كيف يمكن تحديد العلاقة بين التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر؟

III. فرضيات الدراسة :

لقد أفضت القراءة الأولية للموضوع إلى الانطلاق من الفرضيتين التاليتين :

- **الفرضية الأولى** : وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية للتنويع الاقتصادي على الانفتاح التجاري بالجزائر.
- **الفرضية الثانية** : وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية للانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على التنويع الاقتصادي.

IV. أسباب اختيار الموضوع :

من الأسباب التي دفعتنا لاختيار موضوع الدراسة، نذكر ما يلي :

- النقص الكبير للدراسات القياسية باللغة العربية حول هذا الموضوع.
- ندرة المراجع والدراسات التي تناولت هذا الموضوع.
- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع بتشجيع من الأستاذ.

V. أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها في الآتي :

- بناء نموذجيين قياسين لتوضيح العلاقة بين الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي في الجزائر.
- إبراز أهمية الأدوات والأساليب القياسية في البحث العلمي.
- تقديم إطار نظري يوضح مفهوم التنويع الاقتصادي وكذا الانفتاح التجاري.

VI. أهمية موضوع الدراسة :

تكمن أهمية بحثنا في كون أن التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري هدفان تسعى إليهما كافة الدول خاصة النامية منها، فالتنويع الاقتصادي أصبح ضرورة ملحة على الجزائر بغية تنويع مصادر دخلها والحد من الاعتماد على ايرادات قطاع المحروقات، حيث هذا الأخير أصبح عرضة للأزمات والصدمات الخارجية نتيجة ارتباطه بأسعار النفط العالمية،إذن التنويع يجعل الاقتصاد الوطني قادر على مواجهة هذه الصدمات الخارجية، أما الانفتاح التجاري هو الخيار الأمثل لنهوض بالنشاط الاقتصادي وجعله أكثر حركية، إذ تستطيع الدولة ربط أسواقها المحلية بالعالمية وخلق نوع من المنافسة التي ستؤدي إلى تشجيع التصنيع وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات كما أن الانفتاح التجاري يساعد على مواكبة عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

VII. حدود الدراسة :

- **الاطار الزماني** : تغطي الدراسة الفترة الممتدة ما بين 1995 إلى غاية 2018، ويمكن ارجاع السبب في اختيار عام 1995 كبداية لفترة الدراسة كون أننا سنعتمد على متغير HHI والذي يبدأ من سنة 1995 في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وبالتالي سنأخذ نفس السلسلة الزمنية لجميع المتغيرات.
- **الاطار المكاني** : اقتصرت الدراسة على حالة الجزائر.

VIII. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة :

اقتضت طبيعة البحث إلى استخدام في الفصل الأول **المنهج الوصفي** لسرد مختلف التعاريف والمفاهيم حول التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري بالإضافة إلى **المنهج التحليلي** لعرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، أما في الفصل الثاني اعتمدنا على **المنهج التحليلي والقياسي** من خلال الدراسة القياسية لإبراز العلاقة بين التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري وهذا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ VECM .كما اعتمدنا على برنامج eviewes 9 المتخصص في الدراسات القياسية والإحصائية بالإضافة إلى برنامج Excel الذي ساعدنا في رسم الأشكال المتعلقة بتطور متغيرات الدراسة.

IX. صعوبات الدراسة :

من بين العراقيل التي واجهتنا أثناء هذه الدراسة نجد ما يلي :

- صعوبة الحصول على المراجع بسبب غلق المكتبات إثر انتشار الوباء الخطير (فيروس كورونا).

- قلة المراجع من الكتب سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية التي تناولت الموضوع، مما استدعى الأمر اللجوء إلى أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير والتي تعتبر كمصدر موثوق للحصول على المعلومات.

X. هيكل الدراسة :

قصد الاجابة على اشكالية بحثنا والإلمام بكل جوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة الى فصلين على النحو التالي :

تناولنا في **الفصل الأول** الأدبيات النظرية و التطبيقية، حيث ضم مبحثين، المبحث الأول تناول الأدبيات النظرية والذي تطرقنا فيه إلى مختلف التعاريف الخاصة بالتنويع الاقتصادي، الأهداف التي يسعى إليها ومبررات انتهاجه، إضافة إلى مؤشرات قياسه، كما تطرقنا أيضا إلى مختلف التعاريف الخاصة بالانفتاح التجاري، وأهم نظرياته في الفكر الكلاسيكي، النيوكلاسيكي وفي الفكر الحديث، إضافة إلى مؤشرات قياسه. أما المبحث الثاني فعرضنا فيه مختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا أو التي لها علاقة به.

أما **الفصل الثاني** فقد احتوى على دراسة تحليلية، وصفية، قياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي، فضم هذا الفصل مبحثين، حيث تناول المبحث الأول الدراسة التحليلية الوصفية من خلال دراسة التطورات الحاصلة لكل من مؤشرات الانفتاح التجاري ومؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر وهذا خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2018. أما المبحث الثاني فتناول الدراسة القياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي فاتبعنا أساليب كمية حديثة لبناء نموذجيين قياسيين كما اعتمدنا على البرنامج الاحصائي eviews.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد :

أصبح من المستحيل على أي دولة أن تعيش في عزلة عن العالم في ظل التغيرات الاقتصادية، العولمة، والتقدم التكنولوجي الهائل، فالانفتاح التجاري أمر لابد منه لجميع الدول خاصة النامية منها –على غرار الجزائر– الذي يعتبر الانفتاح بالنسبة لها أمرا حتميا وليس خيارا، حتى تستطيع مواكبة التطورات العالمية المعاصرة وكذا الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال ربط أسواقها المحلية بالعالمية وخلق نوع من المنافسة التي ستؤدي إلى تشجيع التصنيع وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، هذا الأخير يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، لكن تراجعت موارده في الآونة الأخيرة نتيجة تأثره بالصدمات البترولية العالمية المتتالية، فجعل الاقتصاد الوطني يعرف تشوهات واختلالات هيكلية، ما أدى توجه الدولة نحو تبني سياسة التنويع الاقتصادي، للحد من الاعتماد على النفط، تنويع القاعدة الإنتاجية، ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بعيدا عن المحروقات. وقصد الإلمام بالعناصر ذات العلاقة بالموضوع، سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول : الأدبيات النظرية**
- **المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية (دراسات السابقة)**

المبحث الأول : الأدبيات النظرية

أصبحت مسألتي التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري من المسائل المعاصرة الهامة، خاصة بالنسبة للدول النفطية، التي أدركت مخاطر الاعتماد على مورد وحيد للدخل (النفط)، بعدما تعرضت بنيتها الهيكلية إلى اختلالات وتشوهات كبيرة نتيجة تقلبات أسعار هذا المورد في الأسواق العالية، ولإعادة هيكلة اقتصادها سعت هذه الدول الى انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، وعملت على ترقية صادراتها الغير النفطية بالاعتماد على آليات الانفتاح على العالم الخارجي. ومن هذا المنطلق سنحاول إعطاء ملحة مختصرة عن مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري.

المطلب الأول : عموميات حول التنويع الاقتصادي

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي أهمية بالغة في اقتصاديات الدول خاصة الريعية منها، نظرا لارتكاز اقتصادها بدرجة كبيرة على عوائد النفط المرتبطة بأسعار الأسواق العالمية، فتقلبات هذه الأخيرة يجعل اقتصاد الدولة عرضة للمخاطر والصدمات الخارجية، كما يعرقل عجلة التنمية.

فدعت الضرورة إلى انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي، الذي يعمل على تحصين الاقتصاد وإعادة هيكلته كما يساهم في تطوير مختلف القطاعات الانتاجية ويجنب الاثار العكسية للمرض الهولندي[*].

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مختلف التعاريف الخاصة بالتنويع الاقتصادي، الأهداف التي يسعى إليها ومبررات انتهاجه، إضافة إلى مؤشرات قياسه.

الفرع الأول : مفهوم التنويع الاقتصادي

أصبح التنويع الاقتصادي ضرورة للخروج من الاقتصاد الريعي، مما استوجب علينا التعرف عليه من خلال ذكر بعض التعاريف لهذا المفهوم :

- **التعريف الأول** : يعرف **"التنويع الاقتصادي"** بعدة طرق وفقا لمجال التطبيق، ففي الاقتصاد السياسي "التنويع" عادة ما يشير إلى الصادرات، وتحديدا إلى السياسات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من منتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية[1].

[*] المرض الهولندي :باللغة الأنجليزية (dutch disease) هي حالة من الكسل أصابت الشعب الهولندي خلال الفترة (1900-1950) بعدما اكتشف النفط في بحر الشمال، وأصبح هذا المصطلح في علم الاقتصاد يعبر عن الاثار السلبية لاكتشاف الموارد الطبيعية وما ينتج عنها من زيادات كبيرة في الدخل.

[1] Martin. Hvidt, " Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends " Kowait Program on Development, Goverrnance and Globalisation in the Gulf States, The London School of Economic and Political science"LSE", London, 2013, p-04.

التعريف الثاني : يقصد بمصطلح التنويع الاقتصادي أنه يجب على الدولة الإنتاج وبالتالي تصدير قائمة واسعة من المنتجات، يشمل هذا التعريف أيضا التنويع في الخدمات القابلة للتصدير الصحية، التعليم، وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات[1].

- **التعريف الثالث** : يعرف أيضا التنويع الاقتصادي بأنه توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا[2].

❖ أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط (على غرار الجزائر)، فالتنويع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات، وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات، ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص فيها وإعطائه دورا رياديا[3].

وكخلاصة لما سبق من التعاريف فإن التنويع الاقتصادي : "هو عملية تعتمد على توسيع القاعدة الإنتاجية وتتمين القاعدة الصناعية والزراعية، لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات بالإضافة الى تخفيض الاعتماد على مادة اولية وحيدة لتمكن من الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. فاستغلال كافة الموارد، مادية، بشرية، مالية تجنب الاقتصاد الوقوع في الأزمات المفاجئة الناتجة عن تقلبات أسعار المادة الأولية".

الفرع الثاني : أهداف ومبررات انتهاج التنويع الاقتصادي

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى أهداف التنويع الاقتصادي بالإضافة إلى مبررات أو أسباب انتهاج هذه السياسة خاصة بالنسبة للدول النفطية.

أولا : أهداف التنويع الاقتصادي

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسة للتنويع الاقتصادي فيما يلي :

- زيادة أثر السحب l'effet d'entraînement على مستوى القطاعات الأخرى حيث دعم القطاعات غير النفطية ضرورة من أجل خلق اقتصادات تنافسية ومن أجل الاندماج الفعال في

[1] Paul G. Hare, Institutions and Diversification of the Economies in Transition : Policy Challenges, CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University, Discussion paper 04/2008, July2008, p : 13, 14.

[2] حامد عبد الحسين الجبوري،التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، 2016، ص2.

https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/419423.html تاريخ الأطلاع : 2020/03/14.

[3] شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي- دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012 ، ص63.

الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات، والتحدي الأول الواجب رفعه بالنسبة للجزائر يثمثل في ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني نحو القطاعات كثيفة العمالة والخدمات[1].

- خلق مصادر إنتاجية غير بترولية[2] لتقليل من نسبة المخاطر المتعلقة بتذبذب أسعار النفط، والقدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية.
- توفير فرص الشغل للأيادي العاملة الوطنية، حيث أن التنويع يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي وضمان استمرار وثيرة التنمية من خلال زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة وخفض معدلات البطالة.
- تقليص دور الدولة وتعزيز دور القطاع الخاص في العملية الاقتصادية بتوسيع افاق كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات الذي سيؤدي إلى تقليص الاعتماد على استيراد السلع الاستهلاكية وتشجيع المنتوج الوطني لإشباع احتياجات المواطنين.
- تمكين الأسواق المالية لكي تصبح الممول الرئيسي للمشاريع.

ثانيا : مبررات انتهاج التنويع الاقتصادي في الجزائر

لقد أكدت الخطط الاقتصادية والبرامج التنموية المتعاقبة في الجزائر على ضرورة عدم الاعتماد على انتاج وتصدير النفط بصورة رئيسية، ووجوب تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي، وذلك لأسباب ومبررات عديدة[3]، أهمها :

- اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.
- اعتبار استخراج النفط نوعا من استنزاف مخزون رأس المال بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على ايجاد دخول متدفقة وموارد متجمدة.
- عدم استقرار اسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، الايرادات الحكومية، والإنفاق العام، ومن تم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

[1] ناجي حسين، التنمية المستدامة في الجزائر : حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد5، 2008، ص26.

[2] عبد العزيز مُحَّد الدخيل، التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، دار الساقي، الطبعة الأولى، لبنان، 2012.

[3] قروف مُحَّد كريم ، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980- 2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد2، 2016، ص 643،644.

- إعاقة تقلبات مستويات الدخل الوطني الناجمة من تذبذب الايرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار، وفرص العمل ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى تبات واستقرار المصادر التمويلية.

الفرع الثالث : مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

قد ظهرت في الأدبيات الاقتصادية العديد من المؤشرات الكمية لمعرفة مدى نجاح سياسة التنويع الاقتصادي ولعل من أبرزها :

أولا : مؤشرات دالة على التنويع الاقتصادي والمتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي.

هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة أهمها[1] :

1- **معدل ودرجة التغير الهيكلي** : تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة وبالأخص النفط في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. وكذلك من خلال قياس معدلات النمو الحقيقية لناتج المحلي الإجمالي لكل قطاع.

2- **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي**، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

3- **تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة**، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

4- **نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات**، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي. على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

5- **تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع**، من الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

[1] ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015، ص196.

6- **تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي،** وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ا زيادة ضمن إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

7- **مقاييس الإنتاجية،** حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديته.

وحسب هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (UNCTAD) ترتبط معظم النظريات المستخدمة لقياس مستوى التنويع الاقتصادي بفرص العمل، التصدير أو الدخل. يمكن قياس التنويع الاقتصادي على أنه نصيب القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، نصيب القطاعات في الصادرات (تركيز الصادرات)، اعتماد البلد على تصدير سلعة والحصة العمالة في القطاع[1].

ثانيا : مؤشرات احصائية تقيس درجة التنويع الاقتصادي

معظم المؤشرات السابقة ليست دقيقة وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع خاصة إذا أردنا إجراء مقارنة بين الدول فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي لذلك نلجأ إلى استخدام بعض المقاييس الاحصائية في قياس درجة التنويع الاقتصادي والتي تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس، بحيث يرجع هذا الاختلاف إلى أن كل مؤشر يتميز بقياس خاصية معينة، منها ما يعتمد على قياس ظاهرة التشتت (Dispersion) كمعامل اختلاف، أو على قياس خاصية التركز (Concentration)كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع (diversification) كمعامل هير فندال-هيرشمان. وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وثغراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي[2]. لذلك سنسلط الضوء في دراستنا على مؤشرين فقط وهما مؤشر : جيني ومؤشر هيرفندال-هيرشمان الذي يعتبر الأكثر شيوعا.

1- معامل التركز (concentration coefficient) :

[1] United nations, The concept of economic diversification in the context of response measures, Conference of the Parties, Technical paper.2018,p19.

[2] ممدوح عوض الخطيب، اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 18 – العدد2، الكويت، 2011، ص211.

يستند إلى حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة أو عدم توزيعها بشكل عادل أو متساو بدل تركزها. من أفضل مقاييسه وأبسطها مؤشر جيني* والذي يعرف بنسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وقطر المثلث (AB)، ومساحة المثلث قائم الزاوية (ABC)[1] كما يبين الشكل الموالي :

الشكل رقم (1–1) : مؤشر جيني

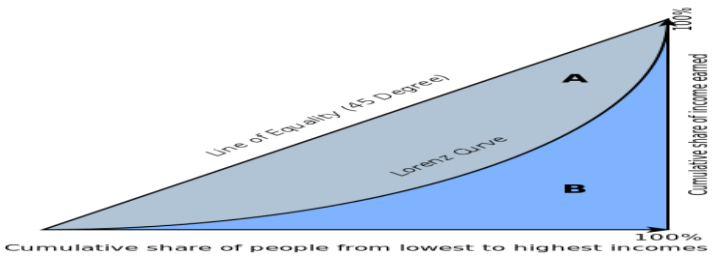

المصدر : https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Economics_Gini_coefficient2.svg، تاريخ الإطلاع : 2020/06/11.

وهناك عدة صيغ لحساب مؤشر جيني، منها :

حيث :

$\mathbf{x_k}$: التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من GDP) الذي يمثل على المحور الأفقي.

$\mathbf{y_k}$: التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي الذي يمثل على المحور الرأسي (عدد القطاعات).

$\boldsymbol{n}$: عدد القطاعات.

تتراوح قيمة المؤشر بين (0) الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة و (1) الذي يمثل عدم المساواة التامة.

2–مؤشر هرفندل–هيرشمان (hirshman-Herfindal)*

* في بداية الأمر تم نشر هذا المؤشر من قبل Wilhelm Jordan عام 1869، لكن العالم الايطالي Corrado Gini أعاد النظر في هذا المؤشر عام 1912 لدرجة أنه يحمل اسمه الآن

[1] ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص211

* تم تطوير المؤشر بشكل مستقل من قبل الاقتصاديين A.O hirshman (في عام 1945) O.C. Herfindah (في عام 1950) حيث قدم Hirshman المؤشر في كتابه "القوة الوطنية وهيكل التجارة الخارجية" (بيركلي : مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1945) وتم تقديم مؤشر Herfindah في أطروحة الدكتوراه غير المنشورة، "التركيز في صناعة الصلب الأمريكية" (جامعة كولومبيا، 1950.

يعد هذا المؤشر من أشهر المؤشرات التي تقيس التنوع الاقتصادي والذي والذي يختصر بالشكل (HHI)، قد تم استخدام هذا المؤشر سنة 1982 من قبل وزارة العدل والاحتياطي الفيدرالي في تحليل الآثار التنافسية لعمليات الاندماج. يستخدم مؤشر Herfindahl لقياس التركيز في سياقات متنوعة، كاستخدامه لقياس تركيز الدخل (أو الثروة) في المنازل الأمريكية أيضًا تركيز السوق. كما يستخدم هذا المؤشر بكثرة في التجارة الخارجية لقياس تركز الصناعات أو إحدى فروع قطاع معين أو لقياس تمركز أسواق التجارة الخارجية كما يستخدم في أنظمة و مؤشرات التنمية العالمية مثل نظام التحليلات والمعلومات التجارية (TRAINS) والحل العالمي للتجارة المتكاملة (WITS).

يأخذ مؤشر Hirshman-Herfindahl الصياغة التالية[1] :

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{x_i}{x}\right)^2 \; - \; \sqrt{\frac{1}{n}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث :

(x_i) : الناتج الإجمالي المحلي في القطاع (i)

(x) : اجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

(n) : عدد القطاعات

تتراوح قيمة المؤشر ما بين (0) و(1) أي أن ($0 \leq HHI \leq 1$)، فكلما اقترب المؤشر من (0) دل على وجود تنوع كامل في الاقتصاد أي القدرة العالية لهذا الأخير في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على العدد الأكبر من لقطاعات الاقتصادية، في حين كلما اقترب المؤشر من قيمة (1) دل على عدم وجود تنوع فكلما كانت القيمة كبيرة يكون الاقتصاد ضعيف وهي الحالة التي يكون الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط ما دون القطاعات الأخرى التي ليس لها قيمة مضافة في الاقتصاد.

المطلب الثاني : عموميات حول الانفتاح التجاري

يعتبر موضوع التجارة الخارجية من أهم وأقدم المواضيع في علم الاقتصاد، حيث لا تستطيع أي دولة أن تعيش في عزلة عن بقية دول العالم، فكل بلد يختلف عن الاخر من حيث الموارد والإمكانيات الطبيعية، فهذا

[1] سي محمد كمال، التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر، المشكاة في الاقتصاد، التنمية والقانون، العدد 3،ديسمبر 2016،ص95.

يؤدي إلى التخصص في انتاج سلع معينة التي تمتلك الدولة وسائل انتاجها وتستورد سلع أخرى التي لا تستطيع توفيرها لسكانها، الامر الذي يجعل التبادل والانفتاح التجاري ذو أهمية بالغة ومن ضروريات الحياة.

فسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مختلف التعاريف الخاصة بالانفتاح التجاري، وأهم نظرياته في الفكر الكلاسيكي، النيوكلاسيكي وفي الفكر الحديث وبالإضافة إلى مؤشرات قياسه.

الفرع الأول : مفهوم الانفتاح التجاري

يعتبر لفظ الانفتاح التجاري من المفاهيم الحديثة في الاقتصاد والذي ظهر في أوائل السبعينات من القرن الماضي، وعلى الرغم من حداثته إلا أنه أصبح من المواضيع الهامة في الاقتصاد بشكل عام، كما تعددت الأراء حول ايجاد مفهوم شامل له ومن جهة أخرى انتشرت مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاح التجاري. ومن بين التعاريف الاكثر انتشارا نجد :

- **تعريف الانفتاح التجاري حسب M,Michelaly,Papar georgion,A,M,choks :**

الانفتاح التجاري يعرف حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام (1-20) حسب درجة تحرير التجارة، بحيث (1) هي أقل درجة تحرير، و (20) هي أكبر درجة تحرير، كما عرفوا تحرير التجارة أنه أي تغيير يؤدي بنظام تجارة الدولة إلى الحيادية، بمعنى أن يصل الاقتصاد إلى وضع يكون هو الوضع السائد والذي لا يكون فيه أي تدخل من الحكومة، وفي ظل هذا التعريف استخدموا أربعة مناهج يفسرون من خلالها تحرير التجارة من خلال الوصول لوضع الحيادية (منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغيير الأدوات السعرية، تغيير سعر الصرف، تغيير السياسات)[1].

- **تعريف الانفتاح التجاري حسب المعهد العربي للتخطيط** : يقصد بالانفتاح التجاري تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية، وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، وسياسات تشجيع الصادرات، وسياسات سعر الصرف، وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين[2].

[1] عبدوس عبد العزيز، سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول –دراسة حالة الجزائر– أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010،ص44.

[2] عبدوس عبد العزيز، نفس المرجع السابق، ص45.

- **تعريف الانفتاح التجاري حسب Jeffrey Sach :** يرى أن الانفتاح التجاري هو عنصر ضروري لنجاح الاستراتيجيات الموجهة نحو الخارج من خلال تشجيع الصادرات،كما أن نجاح دول شرق آسيا كان إلى حد كبير بسبب الدور النشط للحكومة في تعزيز الصادرات في بيئة لم يتم فيها تحرير الواردات بالكامل[1].

وكخلاصة لما سبق من التعاريف فإن الانفتاح التجاري هي سياسة اقتصادية تشجع تدفقات السلع والخدمات من وإلى الخارج وذلك من خلال إلغاء الحواجز والعوائق الإدارية (البيروقراطية) المتعلقة بالجمارك وإجراءاتها كالفحص والتفتيش... وعمل أيضا على تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية.

الفرع الثاني : النظريات المفسرة للانفتاح التجاري

احتل موضوع التجارة الخارجية مكانه هامة في الفكر الاقتصادي وذلك منذ القدم، الأمر الذي أدى إلى اهتمام العديد من الاقتصاديين في البحث عن تطورها، كما دعوا إلى ضرورة انفتاح الدول على العالم الخارجي، وعليه تعددت النظريات المفسرة للانفتاح التجاري وانقسمت إلى عدة مدارس. فيما يلي سنتطرق إلى البعض منها :

أولا : الانفتاح التجاري في الفكر الكلاسيكي

يتفق أغلب الاقتصاديين على أن الدراسة النظرية للتجارة الخارجية ترجع إلى بداية ظهور المدرسة الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل لآراء المذهب التجاري والتي كانت تدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية بغية الحصول على أكبر قدر من المعادن النفيسة أهمها الذهب والفضة التي كانت تعتبر المقياس الأساسي لقوة الدولة انذاك.

1- نظرية النفقات المطلقة :

من رواد هذه النظرية نجد المفكر الاقتصادي Adam Smith* حيث يشرح التبادل بين البلدان من خلال الاختلافات في تكاليف الإنتاج، بمقارنة التكاليف المطلقة : فالبلد يستورد جيدًا إذا كان إنتاجه الوطني أكثر تكلفة من استيراده[2]. وتنص نظرية النفقات المطلقة على أنه : يجب على الدولة استيراد البضائع التي

---

[1] Edwards S, «Openness-Trade Liberalization –And Growth In Developing Contries», Vol31,n003,1993, p1360.

*Adam Smith: فيلسوف وخبير اقتصادي ولد عام 1723 في بلدة كيركالدي باسكتلندا، يعد موسس علم الاقتصاد الكلاسيكي ومن مولفاته كتاب ثروة الأمم الذي نشره عام 1776، هذا العمل أصبح النص التأسيسي لليبرالية الاقتصادية، حيث ركز على التجارة الحرة، تقسيم العمل، الأجور، وحتى تراكم رأس المال، توفي عام 1790.

[2] Michel Rainelli, Le commerce international , Éditions La Découverte, neuvième édition, Paris , 2003, p45.

تكون تكاليف إنتاجها أعلى من تلك الموجودة في الدول الأخرى، وتصدير البضائع التي تكون تكاليف إنتاجها أقل في الدول الأخرى كما يبين Smith أنه يجب ألا تتردد الدولة في شراء ما يمكن أن ينتجه المنتجون الأجانب بتكلفة أقل من المنتجين المحليين. وبالتالي فإن الدولة التي تبيع منتجا أرخص من جميع الدول الأخرى لديها ميزة مطلقة لهدا المنتج. يقول إن على الدولة أن تتخصص في انتاج السلع التي لها هذه الميزة المطلقة وشراء جميع السلع الأخرى.

وعلى عكس التجاريين تحدث Adam Smith عن حرية المنافسة داخل البلد وفي السوق العالمية، مشاركا مبدأ المدرسة الفرنسية للفيزيوقراطيين (LAISSEZ-FAIRE) أي : عدم تدخل الدولة في الاقتصاد.

2- نظرية النفقات النسبية :

من خلال هذه النظرية حاول David Ricardo* أن يوضح جانب مهم أهمله Smith في نظريته حول المنفعة المطلقة وهو : ما الذي سيحدث إذا كان لدولة ما ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين والدولة الأخرى ليس لديها أي منفعة مطلقة في إنتاج أية سلعة ؟ فهل ستظل التجارة الدولية قائمة بين الدولتين؟ أم أن الدولة المعنية لن تستطيع أبدا القيام بالتبادل التجاري؟

فعليه Ricardo يرى أنه يمكن أن يكون هناك تبادل بضائعي بين قطرين ويعم عليهما بالمنفعة حتى وإن كان أحدهما ينتج بضاعتين اللتين يسعيان لتبادلهما بتكاليف أقل من القطر الأخر، ففي هذه الحالة سيكون بإمكان كل قطر أن يتخصص بإنتاج تلك البضاعة التي يستطيع انتاجها بكلفة أقل نسبيا، أي مقارنة بتكاليف انتاج البضاعة الأخرى، ويستورد البضائع الأخرى التي يتفوق البلد الاخر بصورة نسبية في انتاجها[1]. لقد ساهمت هذه النظرية في بيان حرية التبادل الخارجي وأثرها على الاقتصاديات العالمية، كما أنها نجحت في بيان أهمية الواردات بعد أن أنكرها التجاريون[2].

ثانيا : الانفتاح التجاري في الفكر النيوكلاسيكي

*David Ricardo (1772-1823) : عالم اقتصادي وسياسي بريطاني، يعتبر من أشهر الاقتصاديين الليبراليين تأثيرا في المدرسة الكلاسيكية، عمل في بداية الأمر كسمسار للأوراق المالية، ثم بدأ اهتمامه بعلم الاقتصاد بعد قراءته لكتاب Adam Smith "ثروة الأمم" فأخذ تقاعده وكرس وقته بين السياسة والاقتصاد، حيث في عام 1817 نشر تحفته الفنية بعنوان " مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" بعد ذلك دخل البرلمان البريطاني في عام 1819 وعمل هناك حتى وفاته في عام 1823.

[1] بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003،ص26 .

[2] عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص49.

تعرضت المدرسة الكلاسيكية من خلال تفسيرها لتجارة الخارجية إلى العديد من الانتقادات، فأدى ذلك إلى ظهور نظريات جديدة التي تفسر أسباب قيام التجارة الخارجية والتي تجاهلها رواد الفكر الكلاسيكي. ومن أبرز هذه النظريات نجد :

1- نظرية هيكشر-أولين :

تم تطوير هذه النظرية من قبل الاقتصادي Eli Hecksher* في مقال نشره باللغة السويدية عام 1919 وترجم إلى اللغة الإنجليزية بعد مرور ثلاثين عامًا، وإلى تلميذه Bertil Ohlin* من خلال كتابه الذي نُشر باللغة الإنجليزية عام 1933. حيث قاما الاقتصاديين السويديين بتفسير تركيبة التجارة الدولية على أساس مفهوم جديد وهو "الوفرة النسبية لعامل الإنتاج"[1]. وقد سميت هذه النظرية بعدة تسميات منها : "النظرية السويدية"، "نظرية Hecksher- Ohlin"، "نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج"،أو نظرية "Heckscher-Ohlin-Samuelson" المعروفة بالمختصر HOS حيث عام 1941 قام الاقتصادي Paul* Samuelson بتطوير هذه نظرية.

والفكرة الرئيسية لهذه النظرية هي أن التجارة الخارجية تقوم على أساس الاختلاف في التكاليف النسبية بين دولة وأخرى، فتقوم هذه البلدان بإنتاج السلع التي تتوفر لها عناصر انتاجها حتى تقل تكاليفها النسبية فتكون قيمة انتاجها في هذا البلد أقل من قيمة شرائها من البلدان الخارجية، وتقوم باسترداد السلع التي لا تتوفر لها عناصر انتاجها. وعليه فالدول تختلف فيما بينها من حيث الوفرة في عوامل الإنتاج، فهناك دول تشهد وفرة في عنصر العمل وأخرى في عنصر الأرض وأخرى في عنصر رأس المال والتكنولوجيا...[2].

---

* Eli Hecksher : اقتصادي سويدي ولد في مدينة ستوكولم عام 1879، تحصل على شهادة الدكتوراه في جامعة Uppsala عام 1907، وفي عام 1909 تم تعيينه استاذ ا في كلية ستوكولم للاقتصاد،كما كرس افكاره في بداية الأمر للمسائل النقدية والتجارة الدولية ليهتم بعد ذلك بالتاريخ الاقتصادي ويعتبر مؤسس المدرسة السويدية للاقتصاد، توفي عام 1952.

* Bertil Ohlin : اقتصادي وسياسي سويدي ولد عام 1899،تحصل على شهادة الدكتوراه في جامعة ستوكولم عام 1924، وبعد ذلك عام 1933 نشر كتاب بعنوان "interregional and international trade" الذي اشتهر به وكان من أحسن أعماله، كما تحصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية مع James Meade لإسهامهم في نظرية التجارة الدولية وحركات رأس المال الدولية عام 1977، توفي عام 1979.

[1] Michel Rainelli,Op.cit.,p47.

* Paul Samuelson : اقتصادي أمريكي ولد عام 1915، حصل على شهادة الدكتوراه في جامعة هارفارد تم أصبح أستاذا مساعدًا فيها في قسم الاقتصاد ورئيسًا للبحوث في القسم التاريخي والإداري والاقتصادي كما حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1970، توفي عام 2009.

[2] لوصيف فيصل، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير(غير منشورة) ، تخصص اقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، 2014، ص11.

وبالرغم من اسهامات هذه النظرية في التجارة الدولية إلا أنها لم تخلو من الانتقادات والتي اثارت شكوك لدى العديد من الاقتصاديين، مما أدى بهم إلى التأكد من صحة هذه النظرية وذلك من خلال محاولاتهم التطبيقية لها، من بينهم الاقتصادي الأمريكي Leontief.

2- لغز ليونتيف :

يعتبر الاقتصادي Wassily Leontief* أول من أجرى اختبار تجريبي لنظرية Hecksher- Ohlin من خلال دراسته لصادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية، فالمفروض نظريا أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة غنية لديها وفرة نسبية في عنصر رأس المال وبالتالي تنتج وتصدر سلع كثيفة رأس المال، كما لديها ندرة نسبية في عنصر العمل لذلك فإنها ستتورد سلع كثيفة العمل، ولكن نتائج دراسته كانت عكس ذلك أي أن أغلب الصادرات الأمريكية هي سلع كثيفة العمل والواردات كانت سلع كثيفة رأس المال، وهذا يتناقض مع نظرية H-O وهو ما عرف باسم لغز ليونتيف. ولقد حاول ليونتييف شرح اللغز الذي توصل إليه بمهارة وكفاءة، ذلك أن العامل الأمريكي بكفاءة عالية تفوق أي عامل اخر، فكفاءته تكافئ ثلاثة عمال آخرين من بلد آخر. ولكن سرعان ما تعرض لغز ليونتيف وتفسيراته للعديد من الانتقادات ولم يلقى قبولا من طرف الاقتصاديين، أرجعوه إلى أن تفسيره قائم على أساس افتراضي خاطئ بين معدل رأس المال/العمل في بعض صناعات التصدير مع معدل رأس المال/العمل في بعض الصناعات المنتجة لسلع بديلة الواردات، حيت كان من المفروض أن يقارن بين معدل رأس المال/العمل في كل من سلع التصدير والاستيراد في مكان صناعتها خارج الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ثالثا : الانفتاح التجاري في الفكر الحديث

إن التقدم التكنولوجي الحديث وبسرعته الفائقة، إلى جانب ظهور الشركات متعددة الجنسيات كمحور رئيسي في عملية التجارة الخارجية، لم تعد للنظريات الكلاسيكية القدرة على استيعاب التطورات والتكيف بنفس الوثيرة وعليه ظهرت نظريات جديدة لتفسير التبادل الدولي والانفتاح التجاري.

1- فجوات التكنولوجيا :

* Wassily Leontief: اقتصادي أمريكي- سوفياتي ولد في ميونيخ بألمانيا عام 1905، حصل على شهادة الدكتوراه في جامعة بارلين، ثم انتقل عام 1931 إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليعمل أولا في المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية في نيويورك، ثم انضم إلى جامعة هارفارد عام 1932، حصل على العديد من الجوائز أهمها جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1973 توفي في نيويورك بالولايات المتحدة الامريكية عام 1999.

[1] عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص51.

ثم إدخال دور التقدم التقني والابتكار في تحليل التجارة الدولية. وذلك من أجل إعادة تنشيط النموذج الريكاردي ونموذج HOS اللذين يعتبران أن التكنولوجيا هي أمر ثابت. وفي هذا الصدد نجد تحليلين يقومان بتفسير التجارة الخارجية على أساس التطورات التكنولوجية وهما :

أ- نموذج الفجوة التكنولوجية :

وضع الاقتصادي Michael Posner* هذا النموذج في سنة 1961، معتمدا في تفسيره على أن جزءا كبيرا من التجارة الدولية بين الدول الصناعية مبني على تقديم سلع جديدة وخطوات إنتاجية جديدة، وهذا يعطي للمنشأة المخترعة والدولة ميزة احتكارية مؤقتة في السوق العالمي تزول بانتشار التكنولوجيا الجديدة وتقليد هذه السلعة[1]، وهذا ما يحفز الدول الصناعية في الابداع والابتكار المستمر قصد زيادة كفاءة انتاجيتها وبالتالي تصدير سلع ذو مستوى تكنولوجي متطور إلى الأسواق الدولية، في الوقت الذي لا تستطيع الدول الأخرى إنتاجها داخليا، أو تقليديها في بداية الأمر لأنها لا تمتلك التكنولوجيا اللازمة لإنتاجها.و الشكل الموالي يبين نظرية الفجوة التكنولوجية :

الشكل رقم (1-2) : الفجوة التكنولوجية

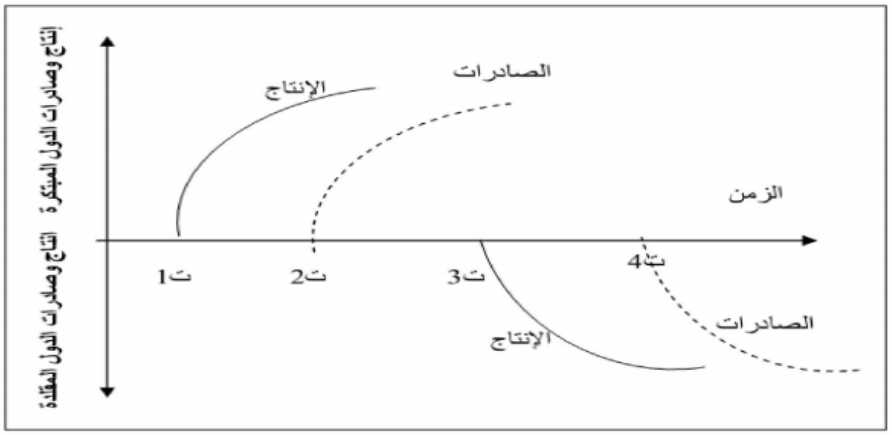

المصدر : لوصيف فيصل ، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير(غير منشورة)، تخصص اقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، 2014، ص13.

* Michael Posner : اقتصادي بريطاني ولد عام 1931 في لندن،عمل كأستاذ محاضر في الاقتصاد بجامعة كامبريدج، ثم أصبح مستشارا حكوميا، كما عمل لاحقا على حماية أبحاث العلوم الاجتماعية في المملكة المتحدة، توفي في اكسفورد عام 2006.

[1] زير مي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص المالية الدولية (غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2016، ص42.

من خلال الشكل أعلاه الذي يوضح كيفية الإنتاج والتصدير وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية يمكننا أن نحدد فجوة تأخر الطلب وفجوة إبطاء التقليد كالآتي :

- **فجوة تأخر الطلب** : يطلق عليها كذلك بفترة إبطاء رد الفعل وهي تلك الفترة الزمنية بين (ت1) وهي بداية انتاج سلعة عند الدولة الأم (صاحبة الاختراع) و(ت2) بداية استهلاك تلك السلعة في بلدان الأخرى.
- **فجوة إبطاء التقليد** : هي تلك الفترة الزمنية بين (ت1) وهي بداية انتاج سلعة لأول مرة و(ت3) فترة بداية انتاج هذه السلعة في دول الاخرى (تقليدها)، وعند هذه النقطة تتراجع صادرات الدولة المبتكرة، ويحل محلها الانتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى، يختلف المدى الزمني للفجوتين، فتكون فترة إبطاء التقليد طول زمنا من فترة إبطاء الطلب، والفجوة الزمنية بينهما يطلق عليها الفجوة التكنولوجية وهي التي تفتح المجال أمام التجارة الدولية لهذه السمعة[1].

إن نظرية الفجوة التكنولوجية لم تستطع الإجابة عن السؤالين التاليين بالرغم من أهميتهما الكبرى في مجال التخصص والتبادل الدوليين وهما :

– السؤال الأول : لماذا يقتصر ظهور الاختراعات، والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، دون غيرها من الدول سواء أكانت من مجموعة الدول الصناعية الأقل تقدما، مثل بلجيكا، إسبانيا، هولندا، اليونان أو من مجموعة دول العالم النامي.

– السؤال الثاني : ما هو طول الفترة التي يمكن للدولة صاحبة الاختراع الاحتفاظ خلالها بمزايا نسبية مكتسبة ذات طبيعة احتكارية، في إنتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا، وبمعنى آخر ما هي الفترة التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصاحبها.الأمر الذي شكل ثغرة في هذا النموذج فكان على نموذج دورة حياة المنتوج أن يتصدى للإجابة عليه[2].

ب– نظرية دورة حياة المنتج :

هذه النظرية هي عبارة عن توسيع لنموذج الفجوة التكنولوجيا لاعتمادها على نفس المبدأ وهو العامل التكنولوجي، فقد طورها الاقتصادي Raymond VERNON* عام 1966 كما تحدث هذه النظرية في

[1] زير مي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2] زير مي نعيمة، نفس المرجع السابق، ص43.

* Raymond Verrnon : اقتصادي أمريكي ولد عام 1913 في نيويورك، عمل في وزارة الخارجية الأمريكية، ومن عام 1959 حتى تقاعده، كان عضوًا في هيئة التدريس في جامعة هارفارد، إن صياغته لنظرية دورة حياة المنتج للصادرات الأمريكية، 1966، أثرت بدورها على سلوك الشركات.توفي عام 1999.

الدول الأكثر تقدما وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان... حيث تتوفر على المقومات الأساسية للاختراع المتمثلة في توفرها على الطلب الداخلي أو المعرفة التكنولوجية التي تبرر استحداث المنتوج الجديد ويعبر VERNON عن دورة حياة المنتوج بثلاث مراحل في البلد الإنتاج الأصلي كما يبينه الشكل التالي :

الشكل رقم (1-3) : دورة حياة المنتوج

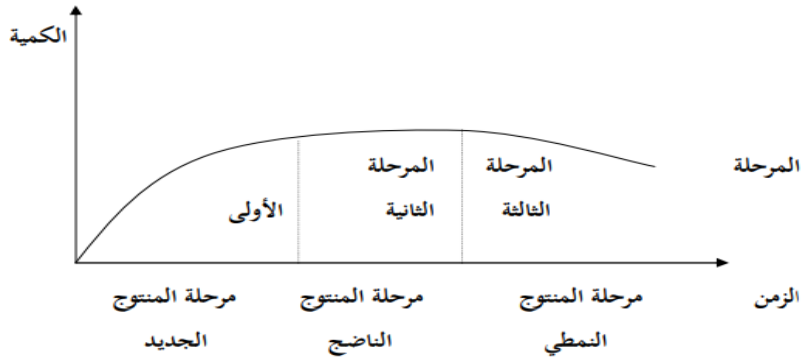

المصدر : لوصيف فيصل، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة الماجستير، جامعة سطيف1، 2014، ص14.

- **مرحلة الإنتاج** : يبدأ صنع هذا المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يصاحب هدا المنتج نوع من عدم التأكد، بحيث يجعل تسويقه في السوق المحلي وتكون تكلفة الإنتاج مرتفعة.
- **مرحلة النضج** : يبدأ المنتج بالتنوع، وهنا تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية في تصدير بعض الكميات من السوق المحلي إلى السوق الخارجي، و تستمر في إنتاج هذا المنتج إلى الدول الصناعية، ولا تتردد في استيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل.
- **مرحلة النمطية الشديدة** : أي معناها أنه في هذه المرحلة يصبح المنتج نمطيا بدرجة كبيرة، كما أن سوقه أصبحت معروفة بالكامل، وهنا يبدأ التفكير في إقامة المشاريع في بعض الدول النامية، وذلك بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم ارتفاع تكاليف قطع الغيار ومعدات الصيانة[1].

2- نظرية اقتصاديات الحجم :

تعتبر هذه النظرية بالنسبة للتجارة الخارجية نموذجا تطويرا وتعديلا آخر لنموذج هيكشر أولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر أن تزايد غلة الحجم في العمليات الإنتاجية الكبيرة تساعد على تقسيم العمل وكذلك التخصص، كما أن

[1] عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص52.

العمليات الإنتاجية الكبيرة تمكن من إدخال الآلات أكثر تخصصا وإنتاجية، ويقسم النموذج وفرات الحجم إلى وفرات داخلية التي تعتمد على حجم المنشأة و وفرات خارجية، التي تعتمد على حجم القطاع الصناعي التي تنتمي إليه المنشاة، كما تفترض النظرية توافر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج.

يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل : الو.م.أ، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة إيطاليا في جانب، وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل : بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، إسبانيا، اليونان، الدول الإسكندنافية في جانب آخر [1].

الفرع الثالث : مؤشرات قياس الانفتاح التجاري

قد تنوعت الطرق التي يقاس من خلالها الانفتاح التجاري فنجد المؤشرات والتي هي مجموعة السياسات التجارية المتبناة التي تعبر عن الادعاءات التجارية لبلد ما، حيث تسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا بصفة عامة وتجاريا بصفة خاصة على بعضها البعض، كما تستخدم من أجل ترتيب الدول وتصنيفهم حسب درجة انفتاحهم[2]. ومن بين هذه المؤشرات نجد : مؤشرات الانفتاح المطلق، مؤشرات الانفتاح النسبي، ومؤشر البواقي، كما يمكن قياس الانفتاح التجاري حسب بعض النماذج نجد منها: نموذج المؤشر المزدوج Sachs – Warner، ونموذج المؤشر المركب ل Edwards.

إلا أنه في دراستنا هذه سنركز على مؤشرات الانفتاح المطلق، والتي تعتبر الأكثر استخداما واستعمالا، حيث تهدف إلى تقييم مباشر لدرجة انفتاح اقتصاد ما على التجارة الخارجية، ويكون الاستنتاج إما بملاحظة النتيجة بمعدل الانفتاح وإما بتقييم القياسات الحمائية المطبقة داخل الدول المعنية ومن بين هذه الموشرات[3] :

- **مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي** : يسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني (F)، ويبين أيضا درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به أو درجة انفتاحه عليه. تبرز أهمية هذا المؤشر في انه يبين مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقها (الصادرات والواردات) في

[1] عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص52، 53.

[2] عبدوس عبد العزيز، نفس المرجع السابق، ص68.

[3] باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص : اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة تلمسان، 2014، ص58.

تكوين الناتج الداخلي الخام للدول. فإذا كان مرتفعا دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي والعكس صحيح. ويعبر عنه رياضيا كما يلي :

$$F = \frac{\sum(X + M)}{PIB} \times 100$$

بحيث :

X : تمثل الصادرات

M : تمثل الواردات

PIB : تمثل الناتج المحلي الإجمالي

- **مؤشرات التركيز السلعي للصادرات** : يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد قليل من السلع، ويستخدم هذا المؤشر أيضا في قياس التبعية الاقتصادية. يقاس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني، هيرشمان وهو أكثر المقاييس استخداما. عندما تبلغ نسبة هذا المؤشر أكثر من 60 % في دولة ما فتصبح هذه الدولة في خطر كبير خاصة إذا كانت تركز في صادراتها على سلع تتعرض في الغالب إلى تقلبات حادة في الأسعار مما ينعكس سلبا على حصيلة تلك الدولة في حصولها على العملات الصعبة. ويأخذ الصيغة التالية :

$$CP_m = \left(\sum_{i}^{n} \frac{x_{it}}{x_t}\right)^2$$

بحيث :

$\boldsymbol{CP_m}$: مؤشر التركيز السلعي للصادرات

$\mathbf{x_{it}}$: صادرات الدولة من السلعة i خلال السنة t

$\mathbf{x_t}$: مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t

- **مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية** : يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد معين من الدول، وارتفاع درجة هذا المؤشر يجعل الدول النامية عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية في الدول المستوردة، ويعتبر هذا المؤشر كسابقه من أهم المؤشرات التي تحكم به على تبعية تلك الدول المصدرة للدول المستوردة، حيث من المفروض ان لايزيد عن نسبة 60 % وإلا اعتبر هذا الاقتصاد المصدر تابع تبعية كاملة للاقتصاد المستورد، ويأخذ الصيغة التالية :

$$CG_m = \left(\sum_{i}^{n} \frac{x_{it}}{x_t}\right)^2$$

بحيث :

CG_m : مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات

x_{it} : صادرات الوطنية للدولة **i** خلال السنة **t**

x_t : مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة **t**

- **الميل المتوسط للاستيراد** : يقيس هذا المؤشر مدى انغلاق اقتصاد ما اذا قيس درجة انفتاحه بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، فيبين لنا مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استراد احتياجاتها السلعية، كلما زادت نسبته دل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي والعكس صحيح.
- **مؤشرات التبادل التجاري** : يشير ارتفاع هذا المؤشر الى زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل التبادل التجاري وانخفاضه يشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد ومن ثم تراجع درجة انفتاحه في فترة معينة، ويفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة صادرات، فارتفاعه عن المئة بمعنى أن هذه الدولة قادرة على الحصول على وحدات إضافية من المستوردات مقابل وحدة صادرات، وتراجعه عن المائة يعني ان الدولة تحصلت على كميات قليلة من المستوردات مقابل وحدة واحدة من الصادرات وبالتالي تتراجع درجة انفتاحها على التجارة الخارجية، ويعبر عنه رياضيا كما يلي :

$$\text{مؤشر التيادل التجاري} = \frac{\text{الرقم قياسي لسعر وحدة الصادرات}}{\text{الرقم قياسي لسعر وحدة الواردات}} \times 100$$

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية للتنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري

سنحاول في هذا المبحث عرض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع سواء كانت دراسات باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، وهذا بهدف معرفة المتغيرات المعتمد عليها والنماذج القياسية المستخدمة، إضافة إلى النتائج المتوصل إليها، ثم عرض ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة.

المطلب الأول : عرض الدراسات بالغة العربية واللغة الأجنبية

الفرع الأول : الدراسات باللغة العربية

1- دراسة بن حدو أمنة، بن عامر عبد الكريم، 2018، بعنوان "دراسة قياسية في العلاقة بين الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر من 1995 إلى 2016)".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الانفتاح التجاري على التنويع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1995 إلى غاية 2016، بالاعتماد على المنهج التجريبي وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ. بالنسبة لمتغيرات الدراسة تمثلت في كل من التنويع الاقتصادي (كمتغير تابع) تم قياسه بمعامل هيرشمان-هيرفندال، أما (المتغيرات المستقلة) شملت كل من مؤشر الصادرات، مؤشر الواردات والانفتاح التجاري. من النتائج المتوصل إليها وجود علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بهذه الدراسة بفترة إبطاء واحدة حيث ظهر معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة ومعنوي يقدر بـ (0,20-)، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين كل من الانفتاح التجاري و مؤشر الصادرات بمؤشر التنويع الاقتصادي.

2- دراسة عياد هيشام، 2018 بعنوان "محددات التنويع الاقتصادي في المغرب العربي : دراسة قياسية باستعمال عينات البانل للفترة 2000- 2013".

سلطت هذه الدراسة الضوء على محددات التنويع الاقتصادي في المغرب العربي للفترة 2000-2013 باستعمال سلة من بيانات العينات المقطعية (البانل)، وذلك من خلال استعمال نماذج البانل الديناميكي ، حيث تم التطرق إلى أهم تجارب العالمية في مجال التنويع الاقتصادي فأكدت الدراسة القياسية على أن الانفتاح التجاري، لوغاريتم عدد السكان ومؤشر تنويع السنة السابقة أهم محددات ومكونات التنويع الاقتصادي حيث كانت تأثيراتها ذات دلالة إحصائية عند مستوى احتمال 5 %، من جهة أخرى أكدت النتائج أنه لا وجود لأثر معنوي لاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار العام، التطور المالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر سعر الصرف الحقيقي على التنويع الاقتصادي خلال فترة الدراسة. هذا بسبب اعتماد دول المغرب العربي على

منتجات قليلة والنسبة الاكبر من الاستثمارات سواء المحلية أو الاجنبية تكون في مجالات محددة بحيث لا تسمح بإنشاء صناعات جديدة.

3- دراسة إلهام خوخو، جهاد دغيش، عفاف باوية 2018، بعنوان "دور سياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات على إنعاش التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر (1991-2015) "

حاولت الدراسة إبراز دور سياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات على إنعاش التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1991-2015)، بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي القياسي كما تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، فتم التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين صافي الصادرات ورصيد الميزان التجاري بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات.

4- دراسة خالدي خديجة، 1998 بعنوان "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري".

كان الغرض من هذه الدراسة هو معرفة هل تحرير التجارة الخارجية له اثار على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال مناقشة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC والتحديات الكبيرة التي ستواجهها اثر هذا الانضمام نتيجة خضوعها لشروط أهمها الانفتاح التجاري وما يترتب على ذلك من اثار سلبية على الاقتصاد الوطني، ولكن قد استنتجت الباحثة أن مشروع انضمام الجزائر إلى OMC ليس خال من الفوائد والمزايا حيث سيعزز قدرة البلد على مواصلة اصلاحاتها الاقتصادية في ايطار الانتقال إلى اقتصاد السوق وجلب الاستثمار الأجنبي كما يدفعها إلى إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي، فكل هذا يجعل الجزائر تتجه إلى التنويع الاقتصادي والتخلي عن الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات.

الفرع الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية

1- دراسة ELHANNANI، BOUSSALEM، BENBOUZIANE، 2018 بعنوان "Economic Diversification and Trade Openness in Algeria".

سعت الدراسة لإظهار دور الانفتاح التجاري في تنويع الاقتصاديات والبلدان الغنية بالموارد على وجه الخصوص كما تقدم الورقة شرحًا تحليليًا وتجريبيًا لدور الانفتاح في تنويع الاقتصاد الجزائري باعتباره أحد أهم الدول المصدرة للنفط وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1985 إلى غاية 2015 حيث تم الاعتماد على المنهج التجريبي واستخدمت مجموعة من المتغيرات المفسرة لظاهرة المتمثلة في معامل هيرشمان- هيرفندال

(كمتغير تابع) وكل من الانفتاح التجاري، تقلبات أسعار النفط، الاستثمار الأجنبي المباشر، تكوين رأس المال الإجمالي، مؤشر المخاطر السياسية، نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الحقيقي (كمتغيرات مستقلة). وما أظهرته النتائج التجريبية أن الانفتاح التجاري له علاقة سلبية وهامة بتنويع الصادرات في الجزائر، لتخصص هذه الأخيرة في قطاع المحروقات أما الواردات الجزائرية لا تزال تركز على السلع الاستراتيجية كما أن الاستثمار الأجنبي لم يكن له اي تأثير في تنويع الاقتصاد الوطني وذلك لانخفاض معدلات تدفقاته إلى الداخل (حوالي 0.02 ٪ في المتوسط) وهذا راجع لسياسة الخارجية الجزائرية المتعلقة بالاستثمار التي تعتبر غير جذابة على اطلاق للأجانب.

2- دراسة Akio Fukushima،Yutaka Kurihara ،2016 بعنوان

"Openness of the Economy, Diversification, Specialization, and Economic Growth ".

ركزت هذه الدراسة على مسألتين هل يسبب انفتاح التجاري تنوع الإنتاج (أو تخصص إنتاج) للبلاد وهل تنوع الإنتاج (أو تخصص إنتاج) للبلد يسبب النمو الاقتصادي. فحسب رأي الباحثان التجارة الدولية مهمة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، لا يؤدي ترويج الانفتاح التجاري بالضرورة إلى النمو الاقتصادي. وقد شملت الدراسة على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1991 إلى عام 2010. بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات كالانفتاح التجاري ومؤشر تخصص و التنمية المالية حيث تم تقدير هذه المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى كما تم إجراء اختبارات السببية Granger للتحقق من العلاقة بين المتغيرات، فكانت النتائج التجريبية واضحة أي زيادة التجارة الدولية تشجع تخصص الإنتاج في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية ومع ذلك، تخصص الإنتاج لا يعزز النمو الاقتصادي في هذه الاقتصادات حسب نتائج اختبار السببية Granger أي أن زيادة الانفتاح على الاقتصاد لا يعني دائما زيادة النمو الاقتصادي في البلدان الناشئة والدول النامية. ولهذا يجب مراعاة الظروف الاقتصادية وهياكل السوق المتعلقة بالتجارة الدولية بعناية لتحقيق النمو الاقتصادي.

3- دراسة Iyoboyi،Olarinde ،2016 بعنوان:

"Does Trade Liberalisation Spur Economic Diversification? Evidence from Nigeria".

تهدف هذه الدراسة لمعرفة العلاقة بين تحرير التجارة والتنويع الاقتصادي ومن خلال ذلك تقييم ما إذا كان تحرير التجاري يحفز التنويع الاقتصادي بتركيز على الاقتصاد النيجيري، وذلك خلال الفترة الممتدة من

عام 1970 إلى 2014 بالاعتماد على سبعة متغيرات، وباستخدام مجموعة من تقنيات الاقتصاد القياسي، بما في ذلك المربعات الصغرى العادية الديناميكية والمعدلة بالكامل (DOLS و FMOLS) و اطار التأخر الموزع على الانحدار الذاتي (ARDL) من أجل المتانة. تم العثور على علاقة توازن طويلة المدى بين المتغيرات المستخدمة، وهي التنويع الاقتصادي، تحرير التجارة،الإصلاح الاقتصادي، سعر الصرف، التكنولوجيا، البنية التحتية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد. وخلصت الدراسة إلى أن كل من تحرير التجارة،الإصلاحات الاقتصادية، البنية التحتية والدخل الحقيقي من ناحية ترتبط ارتباطًا إيجابيًا بالتنوع والعوامل المهمة إحصائيًا التي تؤثر على التنويع. من ناحية أخرى، وجد أن سعر الصرف والتحويل التكنولوجي لهما علاقة عكسية مع التنويع وذات دلالة إحصائية. الأهم من ذلك، تم العثور على السببية ثنائية الاتجاه بين تحرير التجارة والتنويع الاقتصادي. وبالتالي يُستنتج أن تحرير التجارة في نيجيريا تحفز التنويع الاقتصادي.

4- دراسة Makhlouf ،M. Kellard ، Vinogradov، 2015 بعنوان:

"Trade openness, export diversification, and political regimes".

تطرقت الدراسة إلى معرفة ما إذا كان الانفتاح التجاري يؤدي إلى مزيد من التخصص في تجارة البلدان ما إذا كان النظام السياسي يؤثر على ذلك حيث تم جمع البيانات من 116 دولة، من بينها 88 دولة النامية و 28 المتقدمة، خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1970 إلى 2005 وبالاعتماد على المنهج التجريبي وطريقة المربعات الصغرى وعلى مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في مؤشر تنويع الصادرات كمتغير تابع أما المتغيرات المستقلة فهي تتمثل في كل من مؤشر التطور الاقتصادي، الانفتاح التجاري، نمو رأس المال البشري، نظام سعر الصرف. وما خلصت له النتائج التجريبية أن الانفتاح يلعب دوراً أساسياً في تحديد نمط التصدير في البلدان النامية، في حين أن التأثير ضئيل في البلدان المتقدمة. ويعود السبب الثاني إلى عدم وجود تقلبات متوسطة وطويلة الأجل في الانفتاح وتنويع الصادرات في البلدان المتقدمة، وقد تم توضيح العلاقة بين الانفتاح وتنويع الصادرات في البلدان النامية من خلال النظر في دور الأنظمة السياسية حيث أن الانفتاح يعزز التخصص في الصادرات في الأنظمة الاستبدادية ولكن يزداد التطور الاقتصادي في الأنظمة الديمقراطية.

5- دراسة Mahieddine Adnan Ghecham، 2013 بعنوان:

"Could trade liberalization help diversification of the Algerian economy?"

سعت الدراسة لمعرفة هل يساعد التحرير التجاري إلى تنويع الاقتصاد الجزائري وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1973 إلى غاية 2009 فشملت متغيرات الدراسة كل من سعر الصرف الفعلي

الحقيقي كمتغير تابع أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في كل من الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، سعر النفط وحجم النفط و حصة من المال واسع وخفض قيمة العملة. تم استخدام نهج الانحدار الديناميكي في التكامل المشترك لاختبار التأثير الديناميكي للمتغيرات التفسيرية المختلفة على تحركات أسعار الصرف الحقيقية وذلك بمساعدة الانحدار التلقائي المتجه (VAR) بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ ECM. وأظهرت نتائج البحث أن تحرير التجارة في الجزائر يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، والذي بدوره قد يعوق الجهود الرامية إلى تنويع الاقتصاد.

6- دراسة Haddad، Lim ، Pancaro، Saborowski، 2013 بعنوان:

"Trade Openness Reduces growth Volatility When Countries Are Well Diversified.

تتناول هذه الورقة الآليات التي من خلالها يؤثر الانفتاح التجاري على تقلبات النمو.باستخدام مجموعة متنوعة من تدابير تركيز الصادرات، حيث تم الاعتماد على عينة تتكون من 77 دولة نامية ومتقدمة وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1976 إلى باستعمال طريقة العزوم المعممة GMM أما متغيرات الدراسة شملت على 26 متغير من بينها نجد : المتغير التابع وهو نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، أما المتغيران المستقلان الرئيسيان هما تركيز الصادرات والانفتاح التجاري ومن النتائج الدراسة نجد أن الانفتاح التجاري يقلل من تقلبات النمو فقط إذا كانت سلة المنتجات متنوعة جيدًا، مما يعكس العلاقة الإيجابية بين الانفتاح والتنوع الاقتصادي.

7- دراسة Dogruel، Tekce 2011 ،بعنوان :

"Trade Liberalization and Export Diversification in Selected MENA Countrie

هدفت هذه الورقة إلى دراسة المصادر الرئيسية لتنويع الصادرات في ثمانية بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وهي : الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، المغرب، عمان، المملكة العربية السعودية وتونس، وتأثير تحرير التجارة في هذه البلدان على تنويع منتجاتها المصدرة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2009 باستخدام Panel data وتم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات كحصة النفط والغاز الطبيعي من إجمالي الصادرات السلعية،حصة الخدمات من إجمالي الصادرات، حصة أكبر أربعة منتجات و مؤشر هيرشمان- هيرفندال الذي يمثل المتغير التابع لنماذج، وفي الأخير أشارت نتائج مؤشر هيرفيندال هيرشمان أن الدول التي لا تعتمد على صادرات الوقود الأحفوري تمكنت من زيادة تنوع صادراتها مقارنة بسنوات

التسعينات كما أن المنطقة الغنية بالنفط ؛ كالجزائر والسعودية أصبحت الصادراتها أكثر تركيزا، بينما انخفض معدل التركيز بشكل ملحوظ في كل من الكويت وعمان.

8- دراسة Allen Dennis ، Ben Shepher ،2011، بعنوان:

"Trade Facilitation and Export Diversification"

تُظهر هذه الورقة أن تحسين تيسير التبادل التجاري يمكن أن يساعد في تعزيز تنويع الصادرات في البلدان النامية،حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على عينة تتكون من 118 دولة وقام الباحثان بتقسيم هذه الدول إلى ثلاث مجموعات وفقا لمستوى دخلهم وباستعمال تقنيات الاقتصاد القياسي قام ببناء نموذج لكل مجموعة، كما تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج ولعل أهمها : تكاليف التصدير وتكاليف دخول السوق، وكذلك تكاليف النقل الدولي، لها تأثير سلبي على تنويع صادرات البلدان النامية وبالتالي، فإن تيسير التجارة يمثل مجموعة من خيارات السياسة التي يبدو أن لها مجالًا كبيرًا لتعزيز التصدير،بالإضافة إلى هذا وجدوا أن التخفيضات بنسبة 10 ٪ في تكاليف النقل الدولي والتصدير (التوثيق، النقل الداخلي، رسوم الموانئ/ الجمارك) ترتبط بمكاسب تنويع الصادرات بنسبة 4٪ و 3٪ على التوالي في عينة الدراسة، كما يمكن أن يؤدي انخفاض تكاليف دخول السوق أيضًا إلى تشجع التنويع، ولكن التأثير أضعف (1٪) مقارنة مع باقي التكاليف.

9- دراسة NICO VELLINGA، EISA ABDELGALIL،2007 بعنوان:

TRADE LIBERALIZATION AND ECONOMIC DIVERSIFICATION: A DYNAMIC CGE MODEL FOR THE ECONOMY OF QATAR

هدفت هذه الورقة على تطوير نموذج توازن عام محسوب ديناميكي (CGE) لقطر،حيث يعالج النموذج ثلاث قضايا مهمة ستحدد المسار المستقبلي لاقتصاد قطر. أولاً، قضية سعر النفط وأثرها على الاقتصاد. ثانيًا، قضية التنويع الاقتصادي بعيدًا عن النفط. ثالثاً، قضية تحرير التجارة في ضوء اتفاقية منظمة التجارة العالمية...نموذج ديناميكي CGE. يفترض أن يتكون الاقتصاد من أربعة أنواع من الوكلاء وهم: أسرة تمثيلية كمستهلك، شركة تمثيلية، الحكومة وبقية العالم.

يشير النموذج الناتج إلى أن زيادة أسعار النفط وتحرير التجارة تؤدي إلى نتائج مواتية كبيرة من حيث الناتج المحلي الإجمالي والثروة. على العكس من ذلك، فإن تطبيق ضريبة القيمة المضافة (ضريبة القيمة المضافة كمحاكاة للتنويعالاقتصادي) له تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي والثروة.

10- دراسة Jean-Claude Berthélemy ،2005 بعنوان:

COMMERCE INTERNATIONAL ET DIVERSIFICATION ÉCONOMIQUE

سمحت هده الدراسة بإظهار أنه يمكننا دعم الأطروحة أن التنويع الاقتصادي أمر مرغوب فيه لبلد ما، مع الحفاظ على إطار تحليلي متسق مع ذلك الذي تم تطويره لصالح التجارة الحرة من خلال نظرية التجارة الدولية. بدأ الباحث المقال بمناقشة الحجج المؤيدة لسياسات التنويع الاقتصادي، من خلال دراسة مكاسب التنويع في ضوء الدروس الأخيرة من نظرية التجارة الدولية ثم درس العوامل التي تحدد التنوع، في إطار الاقتصاد القياسي عبر المقطع على أساس البيانات التي تم جمعها لحوالي أربعين من الاقتصادات المتقدمة، الناشئة والتي تمر بمرحلة انتقالية . إلى جانب العلاقة المقلوبة على شكل حرف U بين التنمية الاقتصادية والتنويع، والتي تم استكشافها سابقًا في الأدبيات، فقد وضح أن التنويع الاقتصادي مرتبط بأشكال جديدة من التخصص التجاري والتي هي التجارة داخل الصناعة والتجزئة الدولية لعمليات الإنتاج. وثم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات المثمتلة في كل من مؤشر Herfindahl ،الانتروبيا ، G5 الذي يدل على مجموعة من الصناعات مع أكبر 5 قيم Intrabranche، وتم تقدير هده المتغيرات بطريقة المربعات الصغرى العادية مع الانحرافات المعيارية المصححة للمرونة الغيرية للمتبقيات. وفي الأخير يرى الباحث أنه بدلا من الارتباط بالحمائية، يجب أن تستند سياسة التنويع الناجحة إلى مشاركة نشطة في العولمة.

11- دراسة Piritta Sorsa ،1999 بعنوان:

Algeria—The Real Exchange Rate, Export Diversification, and Trade Protection

ركزت هذه الورقة على دور تحرير التجارة في التأثير على التبادل الحقيقي للتوازن في الجزائر، خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1980 إلى 1997 بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات كسعر الصرف الحقيقي، مؤشر التجارة وسعر النفط الحقيقي فأظهرت النتائج أن حماية التجارة في الجزائر ستخفض سعر الصرف الحقيقي الذي بدوره سيحسن القدرة التنافسية والحوافز للاستثمار في القطاعات غير النفطية مما يؤدي إلى التنويع، كما أنه لتحقيق تنويع الصادرات في بيئة مرض هولندي، هناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام بالأساسيات الأخرى التي لها تأثير على سعر الصرف الحقيقي المتوازن.

المطلب الثاني : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بعد استعراضنا لمجموعة الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية، والتي ساعدتنا في التعرف على المراجع العلمية التي يمكننا الاعتماد عليها لإثراء الجانب النظري، وكذا لاختيار متغيرات الدراسة الحالية، اتضح لنا أن هناك ما يميز دراستنا الحالية عن هذه الدراسات السابقة، وهذا ما سنوضحه في النقاط التالية :

- تميزت دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة في موضوع البحث بحيث تناولت معظم الدراسات السابقة أثر الانفتاح التجاري على التنويع الاقتصادي فقط، في حين دراستنا الحالية تناولت أثر الانفتاح التجاري على التنويع الاقتصادي وكذلك أثر التنويع الاقتصادي على الانفتاح التجاري، أي دراسة العلاقة بينهما من الاتجاهين.
- تميزت دراستنا الحالية من ناحية الفترة الزمنية لدراسة، حيث أن أغلب الدراسات السابقة توقفوا عند سنة 2016 ، بينما دراستنا ممتدة إلى غاية 2018 فهي مكملة لدراسات السابقة.
- تميزت أيضا دراستنا الحالية من حيث الجانب النظري للبحث فقط تطرقنا إلى المفاهيم الأساسية المثمثلة في: التعاريف، موئشرات القياس، النظريات...لكل من التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري، على اختلاف معظم الدراسات السابقة التي ركزت على الجانب التطبيقي أكثر.
- في دراستنا الحالية سنستخدم نموذجان ARDL وVECM للدراسة القياسية للموضوع، بخلاف الدراسات السابقة التي قامت باستخدام نماذج مختلفة كطريقة المربعات الصغرى العادية، أو نماذج البانل الديناميكي GMM ...

رغم كل هذه الاختلافات بين الدراسات إلا أنها اتفقت جلها على أن التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري أمران حاسمان للنهوض بالاقتصاد وتحقيق النمو المستدام خاصة بالنسبة للدول النفطية التي تعاني من تشوهات في اقتصادها إثر الصدمات الخارجية المتتالية التي تتعرض لها نتيجة تقلبات اسعار البترول. كما يتضح لنا من الدراسات السابقة قلة وندرة المراجع المتعلقة بموضوع البحث، خاصة بالنسبة لتنويع الاقتصادي سواء كانت مراجع أجنبية أو عربية.

خلاصة :

تناولنا في هذا الفصل الأدبيات النظرية والتطبيقية لموضوع بحثنا، وذلك من خلال عرض مبحثين، المبحث الأول خاص بالأدبيات النظرية، والذي عرضنا فيه عموميات حول التنويع الاقتصادي بذكر بعض التعاريف، أهداف التنويع الاقتصادي بالإضافة إلى مبررات انتهاج هذه السياسة وأهم المؤشرات التي تقييس لنا التنويع الاقتصادي، كما عرضنا أيضا عموميات حول الانفتاح التجاري بذكر مختلف التعاريف الخاصة به، وأهم نظرياته في الفكر الكلاسيكي، النيوكلاسيكي وفي الفكر الحديث وبالإضافة إلى مؤشرات قياسه.

أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى الأدبيات التطبيقية أي الدراسات السابقة والتي تمس متغيرات موضوع الدراسة أو البعض منها، وذلك من خلال عرض مطلبين، المطلب الأول شمل الدراسات باللغة العربية والدراسات باللغة الأجنبية، أما المطلب الثاني خصصناه للتمييز بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة.

الفصل الثاني :

دراسة تحليلية وصفية قياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي في الجزائر

تمهيد :

تطرقنا في الفصل السابق إلى الدراسة النظرية للتنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري، بالإضافة إلى الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع بحثنا، سنقوم في هذا الفصل بالدراسة القياسية لتفسير العلاقة بين الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال بناء نموذجيين قياسيين : حيث سنقوم في النموذج الأول بدراسة أثر التنويع الاقتصادي على الانفتاح التجاري، أما النموذج الثاني سندرس أثر الانفتاح التجاري على التنويع الاقتصادي، وهذا بالاعتماد على مجموعة من البيانات الاحصائية وباستخدام أساليب التحليل القياسي (نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ونموذج تصحيح الخطأ VECM)، لكن قبل ذلك لابد من التطرق إلى الدراسة التحليلية الوصفية لكل من مؤشرات الانفتاح التجاري ومؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2018، وهذا لتوضيح أهم التغيرات التي طرأت عليهم خلال هذه الفترة.

وعليه سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

- **المبحث الأول : دراسة تحليلية وصفية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2018)**
- **المبحث الثاني : دراسة قياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2018)**

المبحث الأول : دراسة تحليلية وصفية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995–2018)

أصبح الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي ضرورة حتمية لمعظم الدول لاسيما النفطية منها على غرار الجزائر، وهذا للخروج من الاقتصاد الريعي الذي يتميز بعدم الاستقرار نتيجة تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، والتوجه نحو اقتصاد أكثر صلابة يعتمد على القطاعات الإنتاجية التي تتشارك فيما بينها لتحقيق النمو المستدام، فوجب الانفتاح على العالم الخارجي لتوفير المواد الضرورية التي لا تتوفر لدى الدولة من أجل الإنتاج، كما أن الانفتاح التجاري يجعل الجزائر تندمج في السوق العالمية من خلال تعريض الإنتاج الوطني للمنافسة الأجنبية فيودي إلى زيادة كفاءة الجهاز الانتاجي وتنويع المنتجات وبالتالي تشجيع الصادرات خارج المحروقات، لكن رغم كل الاصلاحات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لتحرير تجارتها الخارجية، إلا أنه بقي قطاع المحروقات هو المهيمن في اقتصادها.

وعليه سوف نقوم في هذا المبحث بدراسة التطورات الحاصلة في التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري من خلال التحليل الوصفي لكل من مؤشرات الانفتاح التجاري ومؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2018).

المطلب الأول : دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995–2018)

سنوضح من خلال هذا المطلب تطور مؤشرات الانفتاح التجاري حيث استخدمنا ثلاثة مؤشرات تمثيلا للانفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي يعبر عن مساهمة الصادرات من السلع و الخدمات في حجم النشاط الاقتصادي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ويعبر عن مدى إسهام الواردات في تلبية الطلب الكلي، كما يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه إلى السوق الوطني، ومؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي (الانفتاح التجاري)، كما سنتطرق أيضا إلى تطور نسبة مساهمة صادرات المحروقات وصادرات من غير المحروقات في تكوين الصادرات السلعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995- 2018).

أولا : تطور نسبة مساهمة الصادرات، الواردات، ومجموع الصادرات والواردات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

من خلال التمثيل البياني لكل من نسبة الانفتاح التجاري، نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة بين 1995 إلى غاية 2018، يتضح أن كل المتغيرات عرفت نوعا من التذبذب وعدم الاستقرار، كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (2-1) : تطور نسبة مساهمة الصادرات، الواردات، و موشر الانفتاح التجاري خلال الفترة الممتدة بين (1995-2018)

الوحدة : %.

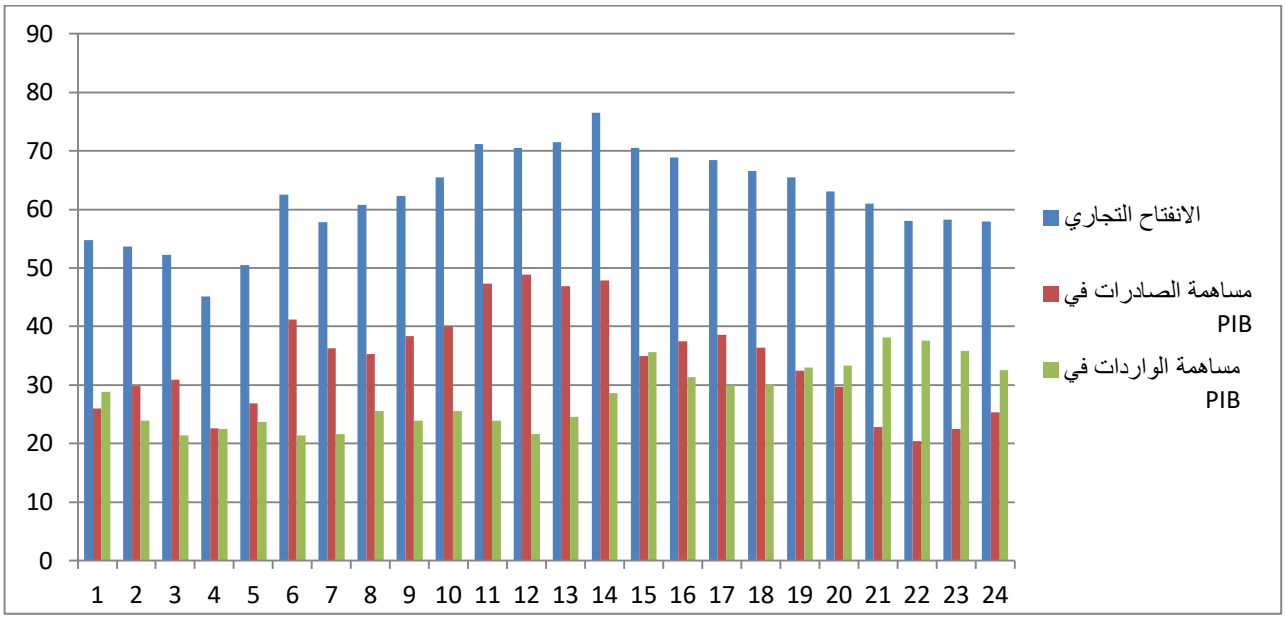

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات UNCTAD وOIC (أنظر الملحق رقم1).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (-) مايلي :

- **بالنسبة للصادرات** : عرفت مساهمة الصادرات زيادة مستمرة بداية من سنة 2003 إلى غاية 2008، إذ سجلت أعلى قيمة لها عام 2006 والتي قدرت بـ 48,89 % وذلك راجع إلى ارتفاع في اسعار البترول، ولكن بعد ذلك أي سنة 2009 انخفضت لتصل إلى 34,94 % بسبب تدعيات الأزمة العالمية لسنة 2008، ثم لترتفع سنتي 2010 و2011 ارتفاعا ملحوظا لكن سرعان ما بدأت في الانخفاض، ومع بداية 2015 ظهر جليا تأثير الصدمة النفطية التي ضربت أسعار البترول مند النصف الثاني من سنة 2014 لتسجل أدنى نسبة مساهمة المقدرة بـ 20.45 % سنة 2016 وهذا ما يؤكد أن نسبة الصادرات مرهونة بأسعار المحروقات، كما أن تزايد الذي عرفته مساهمة الصادرات في تكوين PIB يعود إلى هيمنة صادرات المحروقات على إجمالي الصادرات الجزائرية.

– **بالنسبة للواردات** : نجد أن نسبة مساهمة الواردات في الناتج المحلي الاجمالي في تغير وتذبذب مستمرين طول فترة الدراسة، حيث كانت نسبة المساهمة لا تتعدي 30 % من سنة 1995 إلى غاية 2008 ثم لترتفع سنة 2009 وتبلغ نسبة 35.60 % ، وبداية من 2013 إلى غاية 2018 أصبحت نسبة مساهمة الواردات تفوق نسبة الصادرات، فهذا الارتفاع يدل على اعتماد الجزائر على الخارج لتلبية حاجيات مواطنيها الذين ازداد طلبهم على السلع الاستهلاكية الأجنبية بسبب نقص المنتجات الوطنية وإن وجدت فهي دون المستوى المرغوب. وبالتالي الجزائر رهينة السوق الدولية.

– **بالنسبة للانفتاح التجاري** : يتضح لنا الدور الذي تلعبه المبادلات الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني، إذ نجد ارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري، هذا يدل على أن الجزائر بلد منفتحا تجاريا، إلا أنه تميز بتذبذب بسبب عدم استقرار الصادرات والواردات السلعية، فبعدما كانت تتراوح نسبة الانفتاح ما بين 50 % و54 % خلال الفترة الممتدة بين (1995- 1999) قفزت إلى 62.54 % سنة 2000 وهذا بفضل الاجراءات المتخذة من طرف الجزائر لتحرير تجارتها والانفتاح على العالم الخارجي، إلا أنه في السنة الموالية تراجعت هذه النسبة إلى المستوى 57.84 %، لتعود في التزايد تدريجيا إلى أن تصل سنة 2008 إلى أعلى نسبة والتي قدرت بـ 76.51 % وهذا نتيجة نمو الواردات، لكن هذا لم يدم طويلا إذ بدأت نسبة الانفتاح التجاري تتراجع تدريجيا إلى أن تصل سنة 2018 إلى نسبة 57.90 %.

ثانيا : نسبة مساهمة صادرات المحروقات و صادرات من غير المحروقات في تكوين الصادرات السلعية في الجزائر

تتكون الصادرات الجزائرية من : الأغذية، الطاقة والمحروقات، مواد أولية ومنتجات تامة، منتجات نصف مصنعة، سلع تجهيز زراعية وصناعية، السلع الاستهلاكية، إلا أن صادرات المحروقات هي المهيمنة على الصادرات السلعية كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (2–1) : نسبة مساهمة صادرات المحروقات و صادرات من غير المحروقات في تكوين الصادرات السلعية للجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2018)

الوحدة :%.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
صادرات المحروقات	95,45	94,40	97,75	97,75	97,53	98,37	97,85	97,23	98,38	98,54	98,85	98,75

صادرات من غير المحروقات	2,03	1,10	0,83	1,11	0,80	0,43	0,60	0,72	0,66	0,65	0,69	0,91
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صادرات المحروقات	98,84	98,80	98,42	98,54	98,64	98,53	98,62	97,55	95,88	95,48	97,25	97,25
صادرات من غير المحروقات	0,73	0,79	1,19	0,94	0,72	0,82	0,67	0,59	1,29	1,46	0,22	0,22

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات OIC (أنظر الملحق رقم1).

تعتبر الجزائر ذات اقتصاد ريعي ومن خلال قراءة الجدول أعلاه يتضح ذلك، بحيث نلاحظ اعتماد الجزائر بشكل الكلي على قطاع المحروقات في صادراتها، إذ تكاد تتطابق قيمة صادرات المحروقات مع المجموع الكلي للصادرات السلعية (بلغت صادرات المحروقات عام 2005 أعلى نسبة لها وهي 98.85 % من مجمل صادرات السلعية)، أما صادرات من غير المحروقات فمازلت جد ضعيفة وشبه منعدمة حيث سجلت أعلى نسبة لها 2.03 % من مجمل صادرات السلعية عام 1995 ومنذ ذلك الحين وهي في انخفاض حتى وصلت إلى 0.22 % من إجمالي صادرات السلعية عام 2018. وبالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لدعم المؤسسات الاقتصادية المصدرة خارج قطاع المحروقات، إلا أن النتائج كانت دون المستوى المرغوب، فهذا التراجع والانخفاض يعود لجمود الجهاز الإنتاجي، وعدم مساهمة القطاعين الصناعي والزراعي في العملية التصديرية للخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

إذن الفشل في تنويع الصادرات خارج المحروقات يؤكد أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد تقليدي، يعتمد على مصدر دخل وحيد المتمثل في ايرادات الريعية كما إنه رهين للصناعات الاستخراجية الناضبة.

المطلب الثاني : دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2018)

رغم الجهود المبذولة من الطرف الجزائر في تنويع اقتصادها للخروج من التبعية لقطاع المحروقات والتوجه نحو الاقتصاد المنتج، إلا أنه ولحد الآن لا تزال مساهمة القطاعات الانتاجية (الزراعة، صناعة خارج المحروقات) في الناتج المحلي الاجمالي جد ضعيفة، مما يدل على هشاشة الاقتصاد الوطني وضعف التنويع الاقتصادي فيه وذلك حسب مؤشر HHI. وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

أولا : نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على النفط بشكل كبير، نجد أن قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن في تشكيل الناتج المحلي الاجمالي، ولكن رغم ذلك تسعى الدولة جاهدة من خلال اتخاذها مجموعة من الاجراءات لنهوض بمختلف القطاعات الانتاجية الأخرى، والشكل التالي يوضح مساهمة قطاع الفلاحة، قطاع الخدمات وقطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2018.

الشكل رقم (2-2) : نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين (1995 – 2018)

الوحدة : %.

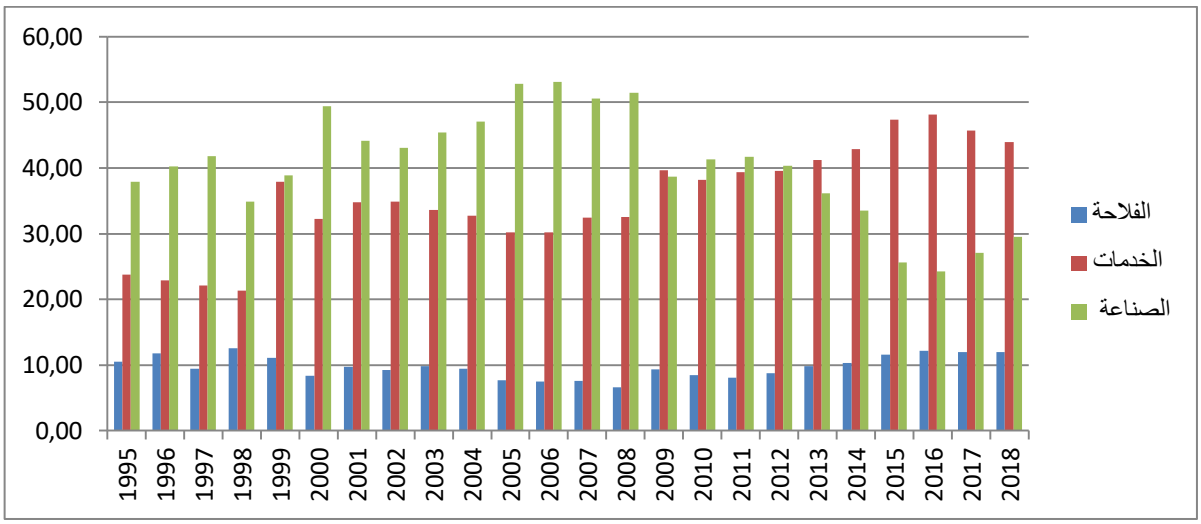

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (أنظر الملحق رقم 1)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-2) مايلي :

- **بالنسبة لقطاع الصناعة : كان** يستوحد هذا القطاع على أكبر حصة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2012، ولكن بالرغم من ذلك تميزت هذه الفترة بعدم الاستقرار حيث تراجعت نسبة مساهمة قطاع الصناعي في PIB من 37.94 % عام 1995 إلى 34.9 % سنة 1998 لتعاود الارتفاع سنتي 1999 و2000، ثم رجعت في الانخفاض والتذبذب إلى غاية الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2008 أين تجاوزت المساهمة عتبة 50%، إذ سجلت أعلى نسبة وهي 53.1 % سنة 2006، وهذا راجع لانتعاش قطاع المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. ولكن سرعان ما تراجعت هذه المساهمة وذلك منذ سنة 2008، حتى أصبح القطاع الصناعي سنة 2013 يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات، وليصل سنة 2016

لأدنى نسبة مساهمة في PIB وهي 24.29 %، والسبب في ذلك هو تراجع مساهمة قطاع المحروقات مرة أخرى، لأن القطاع الصناعي في الجزائر يتشكل بنسبة 90 % من القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية والتي بدورها تتشكل بنسبة 96 % من قطاع المحروقات[1]، فهذا ما يجعل قطاع الصناعي يتأثر بانخفاض وارتفاع أسعار النفط، كما نجد أيضا تراجع الصناعة التحويلية من حيث المساهمة في PIB خلال السنوات الاخيرة.

- **بالنسبة لقطاع الخدمات** : يعتبر هذا قطاع أحد أهم النشاطات الاقتصادية في الجزائر نظرا لمساهمته المهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قطاع الخدمات كان يعتبر ثاني قطاع مساهم في تكوين PIB من 1995 إلى غاية 2012 إذ تميزت نسبة المساهمة خلال هذه الفترة بالتذبذب، حيث تراوحت النسبة ما بين 22 % و41 %، ولكن منذ عام 2013 شهد القطاع تحسن ليتجاوز قطاع الصناعة ويبلغ سنة 2016 نسبة 48.09 % من حيث مساهمته في PIB وهذا راجع إلى التراجع الكبير في قطاع المحروقات مما انعكس على معدلات مساهمة القطاعات الأخرى.
- **بالنسبة لقطاع الفلاحة** : رغم تعاقب العديد من السياسات الزراعية في لجزائر منذ الاستقلال وكذا الاصلاحات الجذرية التي اتخذتها الدولة بدعم قوي منذ بداية الألفية الثالثة، إلا أن القطاع الزراعي يظل بعيد عن المستوى المرغوب فيه وهذا ما يظهره الشكل أعلاه حيث نلاحظ ضعف مساهمة القطاع الفلاحي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الذي لا تتعدى نسبته 13 % وهي نسبة منخفضة مقارنة بالقطاعات الأخرى، مما يدل على أن الاقتصاد الوطني ليس اقتصاد زراعي رغم ما تملكه الجزائر من امكانيات طبيعية (أراضي زراعية، مياه...)، وهذا الانخفاض في القيم النسبية يعود لطبيعة الهيكل الاقتصادي الذي يهيمن عليه قطاع المحرقات وأيضا إلى نقص الأيادي العاملة في هذا القطاع، بالإضافة إلى الزحف العمراني على حساب الاراضي الزراعية.

ثانيا : تطور معامل هيريشمان– هيرفندال (HHI) في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995–2018)

[1] مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة ابي بكر بلقايد، 2018، ص145-146.

يعتبر الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات تركزا و أقلها تنويعا مقارنة مع الدول الأخرى و مع البلدان المجاورة لها كتونس والمغرب التي تتميز بتنويع أكبر لاقتصادها وتصديرها لعدد أكبر من المنتجات[1]. ولقياس التنويع الاقتصادي لأي دولة نعتمد على المعامل الأكثر شيوعا وهو معامل هيريشمان- هيرفندال، والشكل رقم (2-3) يوضح لنا تطور هذا المعامل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2018.

الشكل رقم (2-3) : تطور معامل هيريشمان- هيرفندال في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2018)

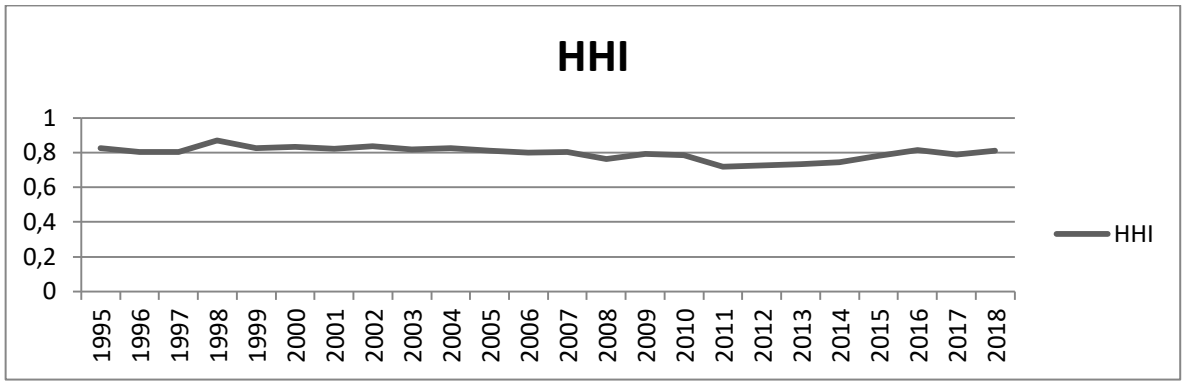

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات UNCTAD (أنظر الملحق رقم 1)

يوضح الشكل أعلاه شبه تباث مسار معامل هيريشمان- هيرفندال في الجزائر خلال السنوات 1995-2018 وحدوث تغيرات طفيفة من فترة إلى أخرى، ولكن يبقى قريبا من (1)، حيث سجل المعامل أعلى قيمة 0.86 سنة 1998 لينخفض قليلا إلى 0.82 عام 1999 ويبقى تابث نوعا ما حتى عام 2011 أين سجل أدنى قيمة له وهي 0.72 ليعود في الارتفاع سنة 2015 بقيمة 0.78 ويصل سنة 2018 إلى 0.81. فهذا يدل على ضعف التنويع في الجزائر نتيجة اعتمادها الكبير على مورد وحيد وهو النفط، بالإضافة إلى ضعف المستوى الإنتاجي عائد إلى المستوى المحدود للتكنولوجيا المستعملة، كما أن الجزائر تعتمد على كل ما هو مصنوع الدور الوحيد الذي تقوم به هو التركيب والتجميع وبالتالي لا يوجد تصنيع محلي.

المبحث الثاني : دراسة قياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2018)

سنقوم من خلال هذا المبحث بالدراسة القياسية لتفسير العلاقة بين الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2018) فارتأينا أن نقسم الدراسة إلى جزئيين، حيث

[1] الشارف بن عطية سفيان، حاكمي بوحفص، التنويع الإقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990 - 2017، مجلة دفاتر اقتصادية، 2018، ص328.

سنقوم في الجزء الأول بدراسة أثر التنويع الاقتصادي على الانفتاح التجاري باستخدام نموذج ARDL، أما الجزء الثاني سندرس أثر الانفتاح التجاري على التنويع الاقتصادي باستخدام نموذج VECM.

المطلب الأول : أثر التنويع الاقتصادي على الانفتاح التجاري في الجزائر

لتحديد أثر التنويع الاقتصادي على الانفتاح التجاري في الجزائر سنعتمد على سلسلة بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2018، وسنستخدم نموذج ARDL كما تم الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بالإضافة إلى منظمة التعاون الإسلامي (OIC) وهذه المتغيرات موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (2-2) : يوضح متغيرات دراسة أثر التنويع الاقتصادي على الانفتاح التجاري

المتغيرات	نوع المتغير	رمزه	تم قياسه ب	مصدر البيانات
التنويع الاقتصادي	تابع	HHI	من معامل هيريشمان– هيرفندال	UNCTAD
الانفتاح التجاري	مستقل	OP	مجموع الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي	UNCTAD
صادرات من غير المحروقات	مستقل	XHO	صادرات السلع الاساسية من غير المحروقات (من الصادرات السلعية)	OIC
صادرات المحروقات	مستقل	XO	صادرات المحروقات (من الصادرات السلعية)	OIC
الواردات	مستقل	M	نسبة واردات السلع والخدمات من الناتج المحلي الاجمالي	OIC

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات UNCTAD وOIC (أنظر الملحق رقم1).

أولا : اختبار جذر الوحدة Unit Root

كمرحلة أولى نقوم باختبار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ومعرفة خصائصها الاحصائية ودرجة تكاملها ورغم تعدد اختبارات جدر الوحدة، إلا أننا سوف سنستخدم اختبارPerron-Phillip (PP) والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (2-3) : نتائج اختبار PP للاستقرارية

المتغيرات	عند المستوى		عند الفرق الأول	
	النموذج	Prob	النموذج	Prob
HHI	الأول	0.3123	الأول	0.0001
	الثاني	0.5761	الثاني	0.0005
	الثالث	0.6112	الثالث	0.0000
OP	الأول	0.5434	الأول	0.0017
	الثاني	0.9360	الثاني	0.0006
	الثالث	0.6694	الثالث	0.0001
XO	الأول	0.1226	الأول	0.0004
	الثاني	0.4463	الثاني	0.0003
	الثالث	0.8114	الثالث	0.0000
XHO	الأول	0.0000		
	الثاني	0.0005		
	الثالث	0.0218		
M	الأول	0.6667	الأول	0.0025
	الثاني	0.0549	الثاني	0.0231
	الثالث	0.6814	الثالث	0.0002

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9 (أنظر الملحق رقم 2)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتغير صادرات خارج المحروقات XHO مستقر عند المستوى I(0)، أما المتغيرات الأربعة الأخرى لكل من معامل هيريشمان- هيرفندال HHI، صادرات المحروقات XO، واردات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي M، الانفتاح التجاري OP، فهي مستقرة عند الفرق الأول I(1) عند مستوى المعنوية 5 %. ،وتمثل هذه النتيجة مبررا لاستخدام أسلوب الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

ثانيا : تطبيق منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL الذي هو أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك، ويتميز بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، حيث يرى Pesaran أن نموذج (ARDL) يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ماذا كانت مستقرة عند مستوايا I(0) أو عند الفرق الأول I(1) أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) أي عند الفرق الثاني.

إن نموذج (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني (الإبطاءات) للحصول على أفضل نتائج في نموذج الإطار العام، كما أن النموذج يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجل القصير والطويل، ويعتبر من النماذج ملائمة مع حجم العينات الصغيرة، حيث نستطيع من خلال (ARDL) تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغير المستقل في الأجلين القصير والطويل في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد أثر كل متغير مستقل على المتغير التابع[1].

ولتقدير نموذج ARDL سنتبع الخطوات التالية :

1- منهج إختبار الحدود Approach Testing Bounds

الهدف من استخدام اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود هو التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من عدمها بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في نموذج الدراسة بالاعتماد على إحصائية (F) وهو ما تم تبيانه من خلال الجدول التالي بحيث :

- ✓ H0 : عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة
- ✓ H1 : وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة

الجدول رقم (2-4) : نتائج اختبار Bounds test

Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
F-statistic	6.797260	10%	2.45	3.52
K	4	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49

[1] محمد الناصر حميداتو، صافية بقاص، الصناعة، الزراعة كبديل إستراتيجي للإقلاع النمو في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1985- 2017)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 13، العدد : 02، 2019، ص306.

		1%	**3.74**	**5.06**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9 (أنظر الملحق رقم 3)

خلصت نتائج اختبار الحدود والمبينة في الجدول (2-4) إلى أن قيمة F المحسوبة والبالغة 6.797260 أكبر من القيم العظمى الجدولية 3.52، 4.01، 4.49، 5.06 عند مستوى المعنوية 10%، 5%، 2.5%، 1% على التوالي، فنرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وعليه فهناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

2- تقدير معلمات النموذج :

سوف نقوم بتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل وعلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)، ويجب أن تكون قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية.

- **تقدير معلمات الأجل الطويل :**

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وفق منهج اختبار الحدود، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل لمعاملات نموذج الدراسة في الجزائر والنتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-5) : نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
OP	0.000846	0.002665	0.317303	0.7583
XHO	-0.051192	0.068145	-0.751218	0.4717
XO	-0.074958	0.028188	-2.659259	0.0261
M	-0.005338	0.002823	-1.890801	0.0912
C	8.270494	2.720356	3.040224	0.0140

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9 (أنظر الملحق رقم 4)

من الجدول أعلاه يمكن استنتاج المعادلة الآتية :

$$HHI = 0.000846\ \mathrm{OP} - 0.051192\ \mathrm{XHO} - 0.074958\ \mathrm{XO} - 0.005338M + 8.270494)$$

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول (2-5) أن معلمتين صادرات المحروقات (XO) والواردات (M) لهما دلالة معنوية مما يدل على تأثيرهم على التنويع الاقتصادي، كما جاءت بالإشارة السالبة

مما يدل على أن زيادة صادرات المحروقات (XO) والواردات (M) بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض التنويع الاقتصادي في الجزائر ب : 0.074958 و 0.005338 وحدة على الترتيب، أما فيما يخص الانفتاح التجاري (OP) وصادرات من غير المحروقات (XHO) فإن قيمة احتمالهم على التوالي 0.7583 و 0.4717 تفوق 5 % إذن ليس لهما دلالة معنوية أي لا تؤثران على التنويع الاقتصادي في الجزائر.

- **تقدير علاقة في المدى القصير(نموذج تصحيح الخطأ ECM)** :

بعد تقدير معلمات الأجل الطويل نمر الى تقدير معلمات الأجل القصير وبتحديد تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموضح في الجدول الموالي :

الجدول رقم (2–6) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في المدى القصير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(HHI(-1))	-0.410773	0.212624	-1.931921	0.0854
D(OP)	0.000404	0.001352	0.298685	0.7720
D(XHO)	0.010461	0.018457	0.566763	0.5847
D(XHO(-1))	0.038670	0.021266	1.818342	0.1024
D(XO)	-0.015610	0.013132	-1.188716	0.2650
D(XO(-1))	0.022400	0.007133	3.140211	0.0119
D(M)	-0.000880	0.002037	-0.432142	0.6758
D(M(-1))	0.003959	0.001887	2.097887	0.0653
CointEq(-1)	-0.477545	0.215442	-2.216583	0.0539

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9 (أنظر الملحق رقم 4)

من خلال معطيات الأجل القصير المتحصل عليها في الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ سالب (0.477545-) وقيمة احتماله 0.0539 أقل من 5 % فهو معنوي وبالتالي الشرط محقق ونقول أن 47.75 % يمثل أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن وهي تقريبا ستة أشهر من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، وبالتالي فإن متغيرات النموذج محل الدراسة هي في حالة تكامل مشترك ولها علاقة توازن في الأجل الطويل.

كما أن تقديرات معلمات الأجل القصير تتفق إلى حد كبير من حيث الإشارة ومستوى المعنوية مع نتائج مقدرات الأجل الطويل.

3– الاختبارات التشخيصية :

بالرغم من أن معاملات النموذج كانت معنوية، يجب التأكد من جودة النموذج المستخدم في قياس وتحليل فضلا عن خلوه من المشاكل القياسية، عن طريق إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية الموضحة كالأتي :

أ- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي :

نشير إلى نتائج اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي من خلال الجدول أدناه بحيث :

- ✓ H0 : ثبات تباين حد الخطأ العشوائي
- ✓ H1 :عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي

الجدول رقم (2-7) : نتائج اختبار Breusch-Pegan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pegan-Godfrey			
F-statistic	0.583134	Prob. F	0.8106
Obs*R-squared	9.623152	Prob. Chi-Square	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9 (أنظر الملحق رقم 5)

من خلال نتائج اختبار Breusch-Pegan-Godfrey الموضحة في الجدول أعلاه ، تبين لنا أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي لأن Prob. F= 0.8106 و هي أكبر من 5 % وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في الدالة المقدرة.

ب- إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية :

تظهر نتائج هذا الاختبار في الشكل الموالي :

الشكل رقم (2-4) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

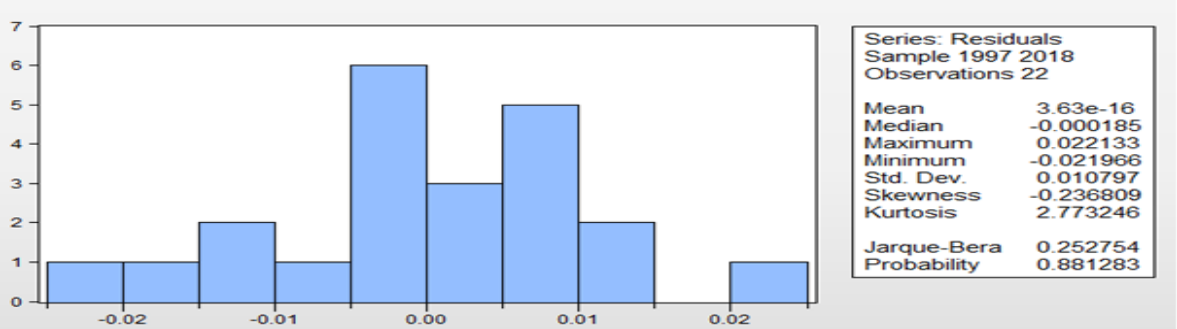

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9

يتضح من الشكل رقم (2-4) أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعيا إذ بلغت قيمة Jarque-Bera (0.252754) بقيمة احتمالية (0.881283) وهي أكبر من مختلف درجات معنوية عند 1 %، 5 %، 10 % .

ج- إختبار صحة تحديد الشكل الدالي (Ramsey RESET Test) :

نقوم من خلال هذا الاختبار معرفة مدى ملائمة تحديد وملائمة النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي، ونتائج الاختبار مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-8) : نتائج اختبار Ramsey

Ramsey RESET Test			
Test	**Value**	**Df**	**Probability**
t-statistic	1.299920	8	0.2298
F-statistic	1.689792	(1 ,8)	0.2298

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9 (أنظر الملحق رقم 6)

يتضح من الجدول أعلاه ان قيمة احتمال إحصائية (F) يساوي 0.2298 وهو أكبر من 0.05، هذا ما يثبت صحة وملائمة الشكل الدالي المستخدم في التقدير.

4- اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUM and CUSUMSQ Test) :

يهدف اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج المقدر إلى التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن، و معرفة مدى استقرار وانسجام معاملات الأجل الطويل مع معلمات الأجل القصير. ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاود (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ).

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة UECM لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM وCUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 % ومن ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود عند هذا المستوى. ونتائج اختبار موضحة في الشكلين التاليين :

الشكل رقم (2-5) : نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي (Test Stability)

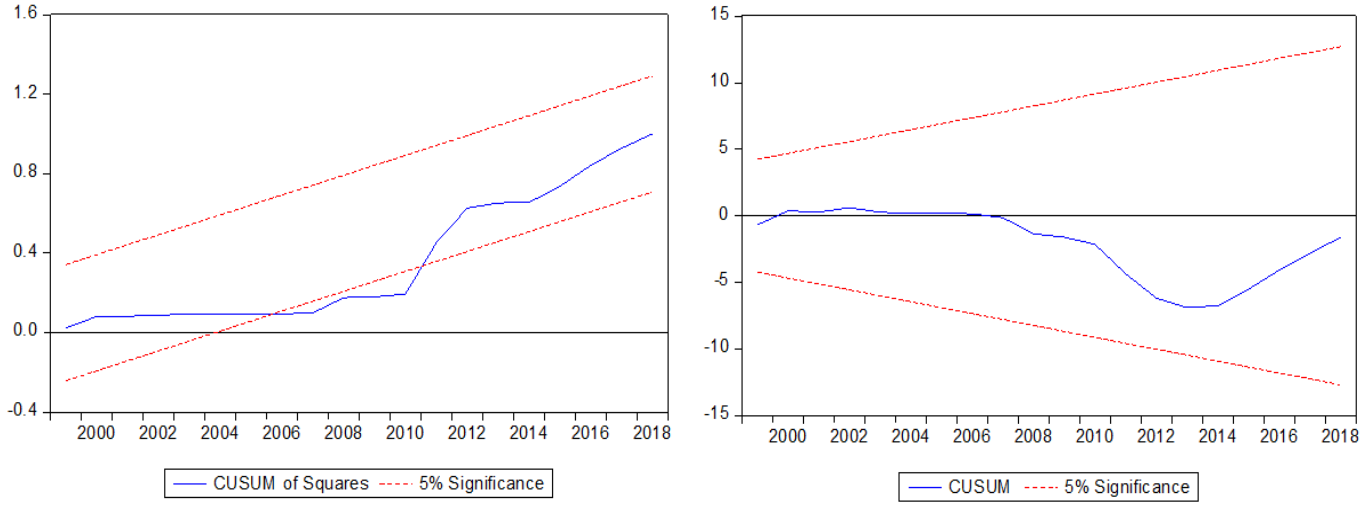

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9

تبين لنا من الشكل أعلاه أن احصائية اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 % وهذا يعني ان المعاملات المقدرة لنموذج المستخدم مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، أما بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ) فقد وقعت داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 % باستثناء المدة الممتدة من (2006-2010). وعليه يمكننا أن نؤكد من خلال هذين الاختبارين أن هناك استقرار بين متغيرات الدراسة و انسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل.

❖ **التفسير الاقتصادي :**

- **وجود علاقة عكسية تجمع بين كل من صادرات المحروقات والواردات بالتنويع الاقتصادي**، إن محاولة تفسير هذه العلاقة يمكن تلخيصه في أن : كلما ارتفعت صادرات المحروقات والواردات ستودي إلى انخفاض التنويع الاقتصادي، ويرجع ذلك لارتفاع الاستيرد في الجزائر، هذه الأخيرة رهينة السوق الدولي، تعتمد على الخارج لتلبية حاجيات سكانها من المواد الاستهلاكية (المنتجات الصينية بأسعار وجودة منخفضة) إذن هي تنافس المنتجات المحلية وتعيق تطور الإنتاج الوطني، أما بالنسبة للصادرات المحروقات فهي السبب الرئيسي الذي يعرقل التنويع الاقتصادي في الجزائر حيث تتخصص الصادرات الجزائرية في قطاع المحروقات وهذا الأخير تشكل عائداته تقريبا 60 من الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي الجزائر تعاني من أحادية اقتصادية فهذا ينعكس سلبا على التنويع الاقتصادي.

- **لم يكن للانفتاح التجاري أي تأثير على التنويع الاقتصادي في الجزائر** نفسر ذلك بتخصص التصدير الجزائري في قطاع المحروقات (حيث 95٪ من الصادرات عبارة عن هيدروكربونات). فالجزائر منفتحة على العالم الخارجي إلا من خلال تصدير المحروقات
- **لم يكن للصادرات من غير المحروقات أي تأثير على التنويع الاقتصادي في الجزائر** نفسر ذلك بكون مساهمة الصادرات من غير المحروقات في إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية جد ضعيفة وشبه منعدمة وهذا لهيمنة قطاع المحروقات في الاقتصاد وكذا لجمود الجهاز الإنتاجي، وعدم مساهمة القطاعين الصناعي والزراعي في العملية التصديرية للخروج من التبعية للمحروقات.

المطلب الثاني : أثر الانفتاح التجاري على التنويع الاقتصادي في الجزائر

لتحديد أثر الانفتاح التجاري على التنويع الاقتصادي في الجزائر سنعتمد على سلسلة بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2018، وسنستخدم نموذج VECM كما تم الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بالإضافة إلى البنك الدولي (WB) وهذه المتغيرات موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (2–9) : يوضح متغيرات دراسة أثر الانفتاح التجاري على التنويع الاقتصادي

المتغيرات	نوع المتغير	رمزه	تم قياسه ب	مصدر البيانات
الانفتاح التجاري	متغير تابع	OP	مجموع الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي	UNCTAD
التنويع الاقتصادي	متغير مستقل	HHI	معامل هيريشمان– هيرفندال	UNCTAD
قطاع الزراعة	متغير مستقل	AGR	القيمة المضافة لقطاع الزاعي (%الناتج المحلي الإجمالي)	WB
قطاع الصناعة	متغير مستقل	IND	القيمة المضافة لقطاع الصناعي (% الناتج المحلي الإجمالي)	WB
قطاع الخدمات	متغير مستقل	SER	القيمة المضافة لقطاع الخدمات (% الناتج المحلي الإجمالي)	WB

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات UNCTAD وWB (أنظر الملحق رقم 1)

1- اختبار جذر الوحدة Unit Root :

قبل البدء في معرفة أثر لانفتاح التجاري على التنويع الاقتصادي لابد من معرفة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، والجدول الاتي يبين اختبار الاستقرارية وفق طريقة ADF بحيث :

- ✓ H0 : وجود جذر وحدة أي سلسلة غير مستقرة
- ✓ H1 : غياب جذر وحدة أي سلسلة مستقرة

الجدول رقم (2–10) : نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة ADF

المتغيرات	عند المستوى		عند الفرق الأول	
	النموذج	Prob	النموذج	Prob
OP	الأول	0.5434	الأول	0.0017
	الثاني	0.9360	الثاني	0.0006
	الثالث	0.6694	الثالث	0.0001
Agr	الأول	0.3199	الأول	0.0000
	الثاني	0.6286	الثاني	0.0000
	الثالث	0.6437	الثالث	0.0000
Ind	الأول	0.6982	الأول	0.0011
	الثاني	0.6608	الثاني	0.0046
	الثالث	0.4611	الثالث	0.0000
Ser	الأول	0.5016	الأول	0.0000
	الثاني	0.1351	الثاني	0.0003
	الثالث	0.8481	الثالث	0.0000
HHI	الأول	0.3123	الأول	0.0001
	الثاني	0.5761	الثاني	0.0005
	الثالث	0.6112	الثالث	0.0000

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9 (أنظر الملحق رقم 7)

النتائج المعروضة في الجدول أعلاه توضح أن جميع المتغيرات لم تستقر عند المستوى في ثلاث نماذج لأن Prob كانت أكبر من 5 % وإن هذه المتغيرات تصبح مستقرة بعد أخد الفرق الأول لها، أي أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى، هذا يعني امكانية تطبيق اختبار juseluis - Johansen للتكامل المشترك.

2- اختبار علاقة التكامل المتزامن بطريقة Johansen – juseluis

بعد تحليل نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج وتكاملها، تبين لنا بأن كل السلاسل الزمنية مستقرة وهي متكاملة من الدرجة الأولى، فهناك احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. وبالتالي يمكن اختبار وجود علاقة ما بين المتغيرات في المدى الطويل، من خلال إجراء اختبار التكامل المتزامن. حيث يبين الجدول (2-11) قيمة معامل الأثر trace والجدول (2-12) يظهر القيمة العظمى، وكلا الاختبارين يمكن من خلالها معرفة التكامل المشترك بين الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي بحيث :

- ✓ H0 : عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة
- ✓ H1 : وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة

جدول رقم (2-11) : قيمة معامل الأثر trace حسب اختبار Johansen

Hypothesized	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.943605	119.8247	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.673481	56.56635	47.85613	0.0062
At most 2 *	0.488556	31.94244	29.79707	0.0279
At most 3 *	0.351263	17.19106	15.49471	0.0275
At most 4 *	0.294383	7.671028	3.841466	0.0056

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9 (أنظر الملحق رقم 8)

جدول رقم (2-12) : القيمة العظمى حسب اختبار Johansen

Hypothesized	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.943605	63.25831	33.87687	0.0000
At most 1	0.673481	24.62391	27.58434	0.1144
At most 2	0.488556	14.75138	21.13162	0.3067
At most 3	0.351263	9.520030	14.26460	0.2454
At most 4 *	0.294383	7.671028	3.841466	0.0056

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9 (أنظر الملحق رقم 9)

يظهر من خلال الجدول (2-11) وحسب اختبار الاثر(trace) أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي حيث كانت قيمة الأثر المحسوبة (119.8247) أكبر من قيمة الحرجة (69.81889) عند مستوى معنوية 5 % مما يعني قبول فرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وهو ما بينته أيضا القيم الاحتمالية التي كانت كلها أقل من 5 %. فهذا يدل على وجود توليفة خطية ساكنة بين الانفتاح التجاري وكل متغيرات الدراسة(HHI، AGR، IND، SER) أي أن الانفتاح التجاري (متغير تابع) يتكامل تكاملا متزامنا مع باقي متغيرات الدراسة(متغيرات المستقلة)، وبالتالي وجود علاقة توازن في المدى البعيد بين متغيرات الدراسة.

أما فيما يخص اختبار القيمة العظمى والتي نتائجه موضحة في الجدول (2-12) فجاءت هذه النتائج مطابقة لنتائج اختبار الأثر إذ أن قيمة المحسوبة لاختبار القيمة العظمى (63.25831) تفوق القيمة الحرجة (33.87687) عند مستوى معنوية 5 %.

3- تحديد درجات تأخير النموذج :

من أجل اختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ نستخدم اختبار VAR Lag Order Selection Criteria والذي بدوره يعتمد على مجموعة من المعايير الاحصائية (معيار إحصاء اختبارLR، معيار خطأ التنبؤ النهائي FPE، معيار أكيك AIC، ،معيار شيوارتز SIC، معيار هانن وكين HQ) حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل. والجدول الاتي يوضح ذلك :

جدول رقم (2-13) : درجة التأخر المعتمدة في نموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-168.1576	NA	4.723390	15.74160	15.98956	15.80001
1	-104.4624	92.64749	0.150360	12.22386	13.71164	12.57434
2	-58.65438	45.80805*	0.034593*	10.33222*	13.05982*	10.97476*

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9 (أنظر الملحق رقم 10)

- تشير العلامة * إلى القيمة الأصغر المحددة لدرجة الإبطاء بالنسبة لكل معيار.

النتائج المعروضة في الجدول (2-13) توضح أن درجات التأخر التي تعطي أقل قيم للمعايير هي درجة الثانية أي أن فترة الابطاء المثلى لنموذج متجه تصحيح الخطأ تساوي 2 وهذا بناءا على معايير الخمس (SC ، HQ ،AIC،FPE،LR) وعليه سيتم الاعتماد على هذه الفترة في تقدير النموذج.

4- تقدير نموذج vecm :

بالرجوع إلى نتائج اختبار جذر الوحدة والتي تفيد أن متغيرات الدراسة جميعها مستقرة عند الفرق الأول، وبما أن جميع شروط علاقة التكامل المشترك محققة، سنقوم قمنا بإجراء اختبار VECM في نموذجنا وتحصلنا على النتائج التالية :

الجدول رقم (2-14) : نتائج اختبار حد الخطأ VECM

	D(OP)	D(HHI)	D(AGR)	D(IND)	D(SER)
CointEq1	-0.487806	0.001588	0.124404	-0.465847	0.264848
	0.07947	0.00099	0.03867	0.13475	0.10133
	[-6.13813]	[1.61118]	[3.21708]	[-3.45704]	[2.61371]

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9 (أنظر الملحق رقم 11)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل تصحيح الخطأ تساوي 0.487806-، فهو سالب ومعنوي، وهذا ما يدل على وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة والتي سيتم تأكيدها بالاختبارات اللاحقة. كما يعني أن الانحراف عن التوازن يصحح كل سنة بمقدار 48.78 % أي أنه عندما ينحرف الانفتاح التجاري عن قيمته التوازنية في الفترة (t-1) فإنه يتم تعديل ما يعادل 48.78 % من هذا الانحراف في الفترة t ،بسرعة تعديل مقدارها (1/0.487806=2.049) أي حوالي سنتين وبالتالي قبول نموذج تصحيح الخطأ والتأكد من وجود علاقة تكامل متزامن ما بين متغير ات النموذج. ومعادلة تصحيح الخطأ هي كالأتي :

$$\mathrm{ect}_{t-1} = 1.000000OP_{t-1} + 7.814622AGR_{t-1} - 1.440061IND_{t-1} - 3.602974SER_{t-1} + 51.39636$$

5- تحديد قيمة احتمال معامل تصحيح الخطأ :

الجدول رقم (2-15) : نتائج تقدير معلمات نموذج تصحيح الخطأ

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C(1)	-0.487806	0.079472	-6.138127	0.0000
C(2)	38.40904	5.684929	6.756292	0.0000
C(3)	-0.456800	0.234320	-1.949471	0.0556
C(4)	-33.70531	25.91792	-1.300464	0.1980

C(5)	-1.635391	0.723139	-2.261518	0.0271
C(6)	-0.536956	0.250911	-2.140030	0.0361
C(7)	-0.617872	0.147406	-4.191623	0.0001
C(8)	0.823831	0.511438	1.610812	0.1121

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9 (أنظر الملحق رقم 12)

من خلال الجدول أعلاه ظهر لنا معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي يقدر ب (0.48-) كما أن احتمال المرافق لهذا المعامل يقدر ب (0.0000) وهو أقل من 10 %، وهذا ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لهذه الدراسة.

6-اختبار صلاحية النموذج:

بعد تقدير النموذج (VECM) لابد من التأكد من صلاحيته وقدرته على تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك عن طريق استخدام مجموعة من الاختبارات أهمها : اختبار استقرارية النموذج، اختبار عدم التجانس، اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

أ- استقرارية النموذج :

عدم استقرار النموذج قد يودي إلى الحصول على نتائج مزيفة، فقمنا باختبار استقرارية النموذج باعتماد على اختبار inverse Roots of AR charcateristic Polynomial الموضح في الشكل الاتي :

الشكل رقم (2-6) : نتائج اختبار استقرارية النموذج

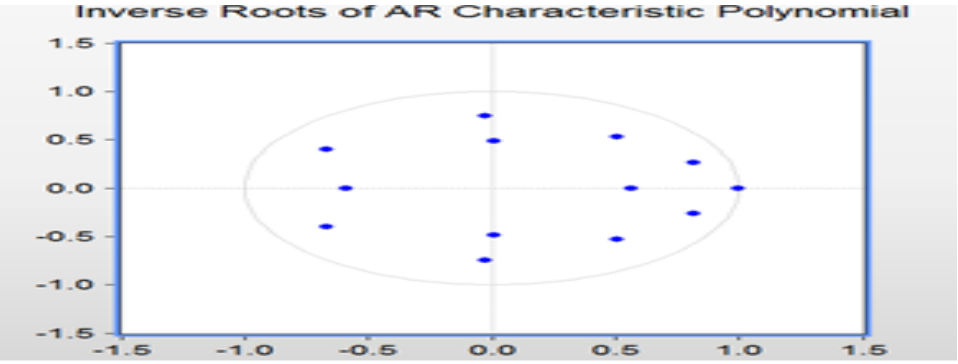

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9

يوضح شكل (2-6) أن نموذج تصحيح الخطأ يحقق شرط الاستقرارية إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد وجميع جذور (نقاط زرقاء) تقع داخل حدود الدائرة، هذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تباث التباين.

ب- إختبار عدم التجانس (عدم ثبات التباين) :

لاختبار عدم تباين تجانس الخطأ للنموذج المقدر تم الاعتماد على اختبار White :

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares) حيث يتضمن هذا الاختبار فرضيتين أساسيتين :

- ✓ H0 : سلسلة البواقي لها تباين متجانس
- ✓ H1 : سلسلة البواقي ليس لها تباين متجانس

جدول رقم (2–16) : نتائج اختبار عدم التجانس

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)		
Chi-sq	**Df**	**Prob.**
209.8060	210	0.4908

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9 (أنظر الملحق رقم 13)

يتبين لنا من الجدول أعلاه الذي يوضح نتائج اختبار عدم التجانس أن قيمة احتمال **Chi-sq** تساوي 0.4908 وهي أكبر من 5 % ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وعليه النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

ت– اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Test Normality) :

من خلال **الملحق رقم (14)** يتضح أن كل الاحتمالات للاختبارات الثلاث (skewness، kurtosis، jarque-Bera) غير معنوية (القيم أكبر من مستوى المعنوية 5 %) فهذا يدل على أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

7–اختبار معنوية المعالم في المدى القصير (Wald test) :

بعدما تبين لنا وجود علاقة طويلة الأجل من خلال ظهور معامل تصحيح الخطأ سالب وجب علينا دراسة العلاقة في الأجل القصير عن طريق اختبار Wald والذي يقوم على فرضيتين أساسيتين هما :

- ✓ H0 : لا يوجد علاقة سببية قصيرة الأجل
- ✓ H1 : يوجد علاقة سببية قصيرة الأجل

جدول رقم (2–17) : نتائج اختبار Wald لمعلمات نموذج تصحيح الخطأ

Wald Test			
Test Statistic	**Value**	**Df**	**Probability**
Chi-square	46.77770	3	0.0000

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9 (أنظر الملحق رقم 15)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الاحتمال أصغر من 5 %، لهذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية أي أن متغيرات المستقلة بهذه الدراسة تسبب المتغير التابع في الأجل القصير.

❖ **التفسير الاقتصادي** :

وجود علاقة طويلة المدى بين الانفتاح التجاري وكل من قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع الخدمات والتنويع الاقتصادي، نفسر هذه العلاقة من خلال : الاهتمام والترقية هذه القطاعات ودعمها يؤدي إلى خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني بحيث تزداد الانتاجية والكفاءة في هذه القطاعات، فيصبح هناك تنوع في الانتاج كما تصبح السلع المنتجة ذات جودة ومستوى عالي الذي يتنافس مع السلع الأجنبية، فبالتالي تصبح الجزائر تحقق الاكتفاء الذاتي لاشباع حاجيات مواطنيها، أما الفائض فتوجهه إلى السوق الخارجية أي أن الجزائر ستقوم بتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات وهذا ما سيدعم الانفتاح التجاري.

خلاصة :

قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة تحليلية، وصفية، قياسية للعلاقة بين التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2018، ففي بادئ الأمر قمنا بدراسة تحليلية وصفية لكل من مؤشرات الانفتاح التجاري ومؤشرات التنويع الاقتصادي، ثم تعرضنا إلى الدراسة التطبيقية من خلال بناء نموذجين قياسين، النموذج الأول لمعرفة أثر التنويع الاقتصادي على الانفتاح التجاري، أما النموذج الثاني فهو لمعرفة أثر الانفتاح التجاري على التنويع الاقتصادي في الجزائر، وخلصنا إلى النتائج التالية:

بالنسبة للنموذج الأول: (أثر التنويع الاقتصادي على الانفتاح التجاري في الجزائر)

1- إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول I(1)، ما عاد المتغير صادرات خارج المحروقات الذي استقر عند المستوى I(0).

2- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية تجمع بين كل من صادرات المحروقات والواردات بالتنويع الاقتصادي، في حين أن الانفتاح التجاري وصادرات من غير المحروقات لا تؤثران على التنويع الاقتصادي في الجزائر.

3- معامل تصحيح الخطأ سالب وقيمة احتماله أقل من 5 % فهو معنوي إذن الشرط محقق.

بالنسبة للنموذج الثاني: (أثر الانفتاح التجاري على التنويع الاقتصادي في الجزائر)

1- كل السلاسل الزمنية مستقرة وهي متكاملة من الدرجة الأولى.

2- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وبفترتي إبطاء (2) لهذا تم استخدام نموذج VECM والذي أظهر لنا أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي وقيمة احتماله تقدر بـ (0.0539) وهي أقل من 5%، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بهذه الدراسة .

3- أظهرت الاختبارات التشخيصية أن نموذج VECM مستقر وذو جودة بالإضافة إلى خلوه من المشاكل القياسية.

4- أظهر اختبار Wald **أن** متغيرات المستقلة بهذه الدراسة تسبب المتغير التابع في الأجل القصير.

الخاتمة العامة

الخاتمة :

سعت هذه الدراسة لمعرفة اتجاه العلاقة التي تربط التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1995 إلى غاية 2018، ولإبراز هذه العلاقة قسمنا بحثنا إلى فصلين، حيت تطرقنا في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية، فعرضنا مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، هذا الأخير يقصد به العملية التي تعتمد على توسيع القاعدة الإنتاجية وتتمين القاعدة الصناعية والزراعية، لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات بالإضافة إلى تخفيض الاعتماد على مادة أولية وحيدة لتمكن من الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، و عرضنا أيضا مختلف المفاهيم المتعلقة بالانفتاح التجاري، والذي يقصد به السياسة الاقتصادية التي تشجع تدفقات السلع والخدمات من وإلى الخارج وذلك من خلال إلغاء الحواجز والعوائق الإدارية (البيروقراطية) المتعلقة بالجمارك وإجراءاتها كالفحص والتفتيش... وعمل أيضا على تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية. كما تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الأدبيات التطبيقية أي الدراسات السابقة التي تمس متغيرات موضوع الدراسة أو البعض منها.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه الدراسة تحليلية وصفية قياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2018)، ففي البداية قمنا بدراسة التطورات الحاصلة في التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري من خلال التحليل الوصفي لكل من مؤشرات الانفتاح التجاري ومؤشرات التنويع الاقتصادي، ثم تعرضنا إلى الدراسة التطبيقية من خلال بناء نموذجين قياسين، وخلصت الدراسة إلى نتائج التالية :

- **نتائج الدراسة التحليلية الوصفية :**

- من خلال الدراسة التحليلية الوصفية لمؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2018)، اتضح لنا أن كل المتغيرات عرفت نوعا من التذبذب وعدم الاستقرار، إذ نجد نسبة مساهمة الصادرات في تكوين PIB في تزايد وانخفاض مستمر نتيجة تأثرها بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية والسبب في ذلك هو هيمنة صادرات المحروقات على إجمالي الصادرات الجزائرية، أما مساهمة الواردات في تكوين PIB فهي في تزايد مستمر لاعتماد الجزائر على الخارج لتلبية حاجيات مواطنيها بسبب نقص المنتجات الوطنية وإن وجدت فهي دون المستوى المرغوب

- الجزائر بلد منفتحا تجاريا يتضح ذلك من خلال ارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري إلا أنه تميز بتذبذب بسبب عدم استقرار الصادرات والواردات السلعية.
- قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، ويتبين ذلك من خلال ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية الأخرى (قطاع الزراعة، قطاع الخدمات، قطاع الصناعة).
- القطاع الصناعي كان يعتبر القطاع الثاني في الجزائر بعد قطاع المحروقات بسبب هيمنة هذا الأخير عليه، إذ نجد القطاع الصناعي يتشكل بنسبة 90 % من القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية.
- شبه تباث مسار معامل هيريشمان- هيرفندال في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1995-2018) وحدوث تغيرات طفيفة من فترة إلى أخرى، ولكن يبقى قريبا من (1) فهذا يدل على ضعف التنويع في الجزائر نتيجة اعتمادها الكبير على مورد وحيد وهو النفط.

❖ **نتائج الدراسة القياسية :**

من خلال الدراسة القياسية تم بناء نموذجين : النموذج الأول يحدد أثر التنويع الاقتصادي على الانفتاح التجاري، أما النموذج الثاني فيحدد أثر الانفتاح التجاري على التنويع الاقتصادي، وهذا في الجزائر وخلال الفترة الممتدة بين (1995-2018)، فتم التوصل إلى جملة من النتائج جاءت كما يلي :

✓ **بالنسبة للنموذج الأول :**

- إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول I(1)، ما عاد المتغير صادرات خارج المحروقات الذي استقر عند المستوى I(0). لذلك استخدمنا أسلوب الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).
- باستخدام اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود تبين لنا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
- من خلال تقدير معلمات الأجل الطويل تبين لنا وجود علاقة عكسية تجمع بين كل من صادرات المحروقات والواردات بالتنويع الاقتصادي، في حين أن الانفتاح التجاري وصادرات من غير المحروقات لا تؤثران على التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- معامل تصحيح الخطأ سالب وقيمة احتماله أقل من 5 % فهو معنوي.
- النموذج المستخدم ذو جودة وخالي من مشاكل القياس هذا ما بينته الاختبارات التشخيصية.

✓ **بالنسبة للنموذج الثاني :**

- أشار اختبار جذر الوحدة بطريقة (ADF) إلى استقرار جميع متغيرات الدراسة عند أخذ الفرق الأول.
- باستخدام نموذج الاختبار الذاتي غير المقيد للمتجه (VAR) من خلال المعايير الخمس تم الحصول على أحسن مدة إبطاء وهي : 2، لهذا تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ والذي أظهر لنا أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي ويقدر بـ (0.487-) و قيمة احتماله أقل من 10 % هذا ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

اختبار الفرضيات :

في إطار معالجتنا لهذه الدراسة وضعنا فرضيتين أساسيتين، نحاول اختبارهما من خلال النتائج التي توصلنا إليها :

- **الفرضية الأولى** : وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية للتنويع الاقتصادي على الانفتاح التجاري بالجزائر.

إثبات صحة هذه الفرضية : لقد بينت نتائج الدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري على التنويع الاقتصادي في الجزائر على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الانفتاح التجاري وكل من قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع الخدمات والتنويع الاقتصادي، بحيث الاهتمام والترقية هذه القطاعات ودعمها يؤدي إلى زيادة الانتاجية والكفاءة فيها، فالنتيجة تكون تنوع الإنتاج، كما أن السلع المنتجة تكون ذات جودة حتى تصبح تتنافس مع السلع الأجنبية، فبالتالي تصبح الجزائر تحقق الاكتفاء الذاتي لاشباع حاجيات مواطنيها، أما الفائض فتوجهه إلى السوق الخارجية أي أن الجزائر ستقوم بتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات وهذا ما سيدعم الانفتاح التجاري.

- **الفرضية الثانية** : وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية للانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على التنويع الاقتصادي

نفي صحة هذه الفرضية : لقد بينت نتائج الدراسة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على الانفتاح التجاري في الجزائر أن الانفتاح التجاري (OP) وصادرات من غير المحروقات (XHO) ليس لهما دلالة معنوية أي لا

تؤثران على التنويع الاقتصادي في الجزائر، نفسر ذلك بتخصص التصدير الجزائري في قطاع المحروقات (حيث 95٪ من الصادرات عبارة عن هيدروكربونات). فالجزائر منفتحة على العالم الخارجي إلا من خلال تصدير المحروقات.

توصيات :

من خلال النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات :

- ✓ دراسة نماذج اقتصاديات الدول النامية والنفطية التي نجحت في التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري و تتبع مسار هذا النجاح.
- ✓ نجاح سياسة التنويع الاقتصادي وسياسة الانفتاح التجاري تعود إلى نجاح السياسة الاقتصادية الكلية للبلاد وذلك من خلال وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وإعطاء الأولوية للقطاعات الإنتاجية.
- ✓ ضرورة تفعيل التعاون والتبادل التجاري بين دول المغرب العربي لنهوض باقتصادياتهم، فيستلزم على هذه الدول تجاوز خلافاتها السياسية والبحث عن التكامل الاقتصادي الإقليمي، بالإضافة إلى فتح المجال لاستثمارات مناطقية.
- ✓ الاهتمام بمجال البحث والتطوير، هذا الأخير يعتبر المغذي الرئيسي للإبداعات التكنولوجية كما يحول نتائج البحوث إلى سلع وخدمات ، الأمر الذي يودي إلى خلق ميزة تنافسية وعليه تستطيع الجزائر دعم انفتاحها التجاري من خلال تصديرها لسلع وخدمات متنوعة وبالتالي تستطيع الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- ✓ ربط سياسة الانفتاح التجاري بالاستثمار المحلي من أجل زيادة الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ يجب مراجعة دقيقة لجميع أوجه القصور الهيكلية والمؤسسية لبيئة الأعمال الجزائرية ومحاربة كل أشكال الفساد، لتصبح البيئة الاقتصادية ملائمة لمختلف النشاطات الاقتصادية.

افاق البحث :

على ضوء ما ورد ضمن هذه الدراسة، لاحظنا أن هناك العديد من النقاط التي تطرقنا لها بشكل مختصر (حسب ما يخدم دراستنا)، هذه النقاط بإمكانها أن تفتح المجال لبحوث مستقبلية وبالتالي تشكل افاقا بحثية جديدة لدراستنا، ومنه يمكن اقتراح بعض من هذه المواضيع :

- أثر الواردات على الانفتاح التجاري في الجزائر
- أثر الانفتاح التجاري على القيمة المضافة الإجمالية للقطاعات الاقتصادية (قطاع الصناعة، قطاع الزراعة، قطاع الخدمات).
- دراسة علاقة التكنولوجيا بالتنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري.
- دراسة العلاقة بين الإنتاجية والتنويع الاقتصادي.

:

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

❖ **الكتب :**

— بن عصمان محفوظ، **مدخل في الاقتصاد**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

— عبد العزيز مُحَّد الدخيل، **التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية**، دار الساقي، الطبعة الأولى، لبنان، 2012.

❖ **الرسائل والأطروحات الجامعية :**

– إلهام خوخو، جهاد دغيش، عفاف باوية، **دور سياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات على إنعاش التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر (1991– 2015)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (غير منشورة)، تخصص : تجارة دولية،جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2017

– باريك مراد، **التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص : اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة تلمسان، 2014.

– زير مي نعيمة، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص المالية الدولية (غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2016.

— شكوري سيدي مُحَّد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي– دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

— ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015.

– عبدوس عبدالعزيز، **سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول –دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010.

- لوصيف فيصل، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970–2012**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير(غير منشورة)، تخصص اقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، 2014.
- مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة ابي بكر بلقايد، 2018.

❖ **الملتقيات والمجلات :**

- الشارف بن عطية سفيان، حاكمي بوحفص، **التنويع الإقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990 –2017**، مجلة دفاتر اقتصادية، 2018.
- بن حدو أمنة، بن عامر عبد الكريم، **دراسة قياسية في العلاقة بين الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر من 1995 إلى 2016)**، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنميو والقانون، المجلد : 04، العدد : 07، 2018.
- خالدي خديجة، **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد : 2، 1998.
- سي مُحَمَّد كمال، **التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر**، المشكاة في الاقتصاد، التنمية والقانون، العدد 3،ديسمبر 2016.
- عياد هيشام، **محددات التنويع الاقتصادي في المغرب العربي : دراسة قياسية باستعمال عينات البانل للفترة (2000– 2013)**، جامعة تلمسان، 2018.
- قروف مُحَمَّد كريم، **قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980–2014)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد2، 2016.

— مُحَّد الناصر حميداتو، **صافية بقاص، الصناعة، الزراعة كبديل إستراتيجي للإقلاع النمو في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1985– 2017)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 13، العدد : 02، 2019.

— ممدوح عوض الخطيب، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 18 – العدد2، الكويت، 2011.

— ناجي حسين، **التنمية المستدامة في الجزائر : حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد5، 2008.

ثانيا : المراجع باللغة الاجنبية

❖ **الكتب :**

— Michel Rainelli**, Le commerce international** , Éditions La Découverte, neuvième édition, Paris , 2003.

❖ **الملتقيات والمجلات :**

– Allen Dennis and Ben Shepherd, **Trade Facilitation and Export Diversification**, The World Economy, Vol34, No. 1, USA , 2011**.**
– Edwards S, «Openness-Trade Liberalization –And Growth In Developing Contries», Vol31,n003,1993.
– ELHANNANI and BENBOUZIANE, **Economic Diversification and Trade Openness in Algeria**, Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol. 20, Issue No. 1, May 2018.
– Haddad and al**, Trade Openness Reduces growth Volatility When Countries Are Well Diversified**, the Canadian Journal of Economics, Volume46, Issue2, 2013
– Jean-Claude Berthélemy, **COMMERCE INTERNATIONAL ET DIVERSIFICATION ÉCONOMIQUE**, Revue d'Economie Politique, Dalloz, 2005.
– Mahieddine Adnan Ghecham, **Could trade liberalization help diversification of the Algerian economy?**,ssrn publications, 2013.
– Makhlouf and al, **Trade openness, export diversification, and political regimes**, Research publications by members of the University of Glasgow, July 2015.

–
- Martin. Hvidt**, Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends Kowait Program on Development, Goverrnance and Globalisation in the Gulf States**, The London School of Economic and Political science"LSE**",** London, 2013.
- Muftau O. Olarinde and Martins Iyoboyi, **Does Trade Liberalisation Spur Economic Diversification? Evidence from Nigeria**, Publication of RESEARCHGATE December 2016.
- Nico Vellinga , Eisa AbdelGalil, **Trade Liberalization and Economic Diversification: A Dynamic CGE Model for The Economy of Qatar**, Studies in Business and Economics, Vol. 13 No. 2, 2007.
- Paul G. Hare, **Institutions and Diversification of the Economies in Transition : Policy Challenges**, CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University, Discussion paper 04/2008, July2008,
- Piritta Sorsa , **Algeria—The Real Exchange Rate, Export Diversification, and Trade Protection**, IMF Working Paper No. 99/49, 1999.
- Suut Dogruel and Mahmut Tekce, **Trade Liberalization and Export Diversification in Selected MENA Countries**, Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol. 13, September 2011.
- United nations, **The concept of economic diversification in the context of response measures**, Conference of the Parties, Technical paper.2018
- Yutaka Kurihara and Akio Fukushima**, Openness of the Economy, Diversification, Specialization, and Economic Growth**, Journal of Economics and Development Studies , Vol 4 ,No 1, March 2016.

❖ لمواقع الالكترونية :

- https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Economics_Gini_coefficient2.svg
- https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/419423.html

قائمة

الملاحق

الملحق الرقم (1): البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية

السنوات	الانفتاح التجاري	الصادرات من السلع والخدمات (من اجمالي الناتج المحلي(	الواردات، من السلع والخدمات (من اجمالي الناتج المحلي)	صادرات السلع الأساسية من غير المحروقات (% من الصادرات السلعية)	صادرات المحروقات (% من الصادرات السلعية)	HHI	الفلاحة	الخدمات	الصناعة
1995	54,7944434	26,0065601	28,78788326	2,03	95,45	0,824743538	10,50	23,8	37,94
1996	53,7044552	29,760065	23,94439017	1,10	94,40	0,805606515	11,77	22,91	40,26
1997	52,2447908	30,9068309	21,33795984	0,83	97,75	0,805249554	9,48	22,1	41,78
1998	45,0945636	22,5784101	22,51615348	1,11	97,75	0,86987378	12,53	21,323	34,9
1999	50,4927237	26,8088403	23,68388344	0,80	97,53	0,826333602	11,10836602	37,8586208	38,85
2000	62,5474549	41,1750973	21,37235766	0,43	98,37	0,83473116	8,396391153	32,241948	49,37
2001	57,8458764	36,2442835	21,60159294	0,60	97,85	0,820817793	9,749231133	34,79772889	44,12
2002	60,7818559	35,2534764	25,52837948	0,72	97,23	0,836194059	9,224782205	34,90470084	43,1
2003	62,3012089	38,3709433	23,93026569	0,66	98,38	0,817723534	9,810566397	33,61066159	45,43
2004	65,5073402	39,9491801	25,55816009	0,65	98,54	0,826705518	9,440405913	32,73975053	47,04
2005	71,2037502	47,3273685	23,87638172	0,69	98,85	0,811844393	7,691087014	30,19968262	52,77
2006	70,524398	48,8904091	21,63398895	0,91	98,75	0,800555643	7,543019796	30,18148884	53,1
2007	71,466139	46,9200903	24,54604875	0,73	98,84	0,802705675	7,570832888	32,42382123	50,62
2008	76,5119017	47,8549202	28,65698147	0,79	98,80	0,762683644	6,586679947	32,50509349	51,47
2009	70,5560312	34,9486127	35,60741852	1,19	98,42	0,793181775	9,342616093	39,63263545	38,64
2010	68,812293	37,5063006	31,30599246	0,94	98,54	0,784148996	8,466901279	38,18986941	41,28
2011	68,4539713	38,5350102	29,91896109	0,72	98,64	0,720225745	8,110386806	39,39967235	41,72
2012	66,5203142	36,4085277	30,11178652	0,82	98,53	0,725652099	8,770566136	39,51474099	40,3
2013	65,5108325	32,4875515	33,02328101	0,67	98,62	0,733158543	9,85109233	41,18957947	36,16
2014	63,0701095	29,7397511	33,33035837	0,59	97,55	0,744727937	10,28644397	42,87430711	33,48
2015	60,968813	22,8373925	38,13142052	1,29	95,88	0,781558054	11,57868913	47,35169872	25,59
2016	58,0420314	20,450177	37,5918544	1,46	95,48	0,814833819	12,22016044	48,09443604	24,29
2017	58,2936874	22,4234659	35,87022145	0,22	97,25	0,78985556	11,94618805	45,65671465	27,06
2018	57,9012123	25,3580407	32,54317159	0,22	97,25	0,812816661	11,97930806	43,9945506	29,48

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، البنك الدولي (WB).

الملحق رقم (2) :دراسة استقرارية متغيرات الدراسة للنموذج الأول

الملحق (2–1) : اختبار PP لسلسلة HHI عند المستوى

Null Hypothesis: HHI has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.933139	0.3123
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: HHI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.989503	0.5761
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

Null Hypothesis: HHI has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.177821	0.6112
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق (2–2) : اختبار PP لسلسلة HHI عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(HHI) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.918845	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

Null Hypothesis: D(HHI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.831423	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

Null Hypothesis: D(HHI) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.073373	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق (2–3) : اختبار PP لسلسلة OP عند المستوى

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.443254	0.5434
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.921310	0.9360
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.008952	0.6694
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق (2–4) : اختبار PP لسلسلة OP عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.573783	0.0017
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.764821	0.0006
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.679567	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق (2–5) : اختبار PP لسلسلة XO عند المستوى

Null Hypothesis: XO has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.526169	0.1226
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

Null Hypothesis: XO has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.241825	0.4463
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

Null Hypothesis: XO has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.482046	0.8114
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق (2–6) : اختبار PP لسلسلة XO عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(XO) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.226845	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

Null Hypothesis: D(XO) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.142599	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

Null Hypothesis: D(XO) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.286491	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق (2–7) : اختبار PP لسلسلة XHO عند المستوى

Null Hypothesis: XHO has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 15 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.085966	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

Null Hypothesis: XHO has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 13 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.819299	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

Null Hypothesis: XHO has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.336705	0.0218
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق (2–8) : اختبار PP لسلسلة M عند المستوى

Null Hypothesis: _____01 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.175724	0.6667
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: _____01 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.573171	0.0549
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

Null Hypothesis: _____01 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.027650	0.6814
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق (2–9) : اختبار PP لسلسلة M عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(_____01) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.388330	0.0025
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

Null Hypothesis: D(_____01) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.028196	0.0231
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

Null Hypothesis: D(_____01) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.326548	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق رقم (3) : نتائج اختبار Bounds test

ARDL Bounds Test
Date: 06/24/20 Time: 18:50
Sample: 1997 2018
Included observations: 22
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.797260	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق رقم (4) : نتائج تقدير علاقة معلمات النموذج في المدى الطويل والقصير

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: HHI
Selected Model: ARDL(2, 0, 2, 2, 2)
Date: 06/24/20 Time: 18:52
Sample: 1995 2018
Included observations: 22

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(HHI(-1))	-0.410773	0.212624	-1.931921	0.0854
D(OP)	0.000404	0.001352	0.298685	0.7720
D(XHO)	0.010461	0.018457	0.566763	0.5847
D(XHO(-1))	0.038670	0.021266	1.818342	0.1024
D(XO)	-0.015610	0.013132	-1.188716	0.2650
D(XO(-1))	0.022400	0.007133	3.140211	0.0119
D(M)	-0.000880	0.002037	-0.432142	0.6758
D(M(-1))	0.003959	0.001887	2.097887	0.0653
CointEq(-1)	-0.477545	0.215442	-2.216583	0.0539

Cointeq = HHI - (0.0008*OP -0.0512*XHO -0.0750*XO -0.0053*M + 8.2705)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP	0.000846	0.002665	0.317303	0.7583
XHO	-0.051192	0.068145	-0.751218	0.4717
XO	-0.074958	0.028188	-2.659259	0.0261
M	-0.005338	0.002823	-1.890801	0.0912
C	8.270494	2.720356	3.040224	0.0140

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق رقم (5) : نتائج اختبار Breusch-Pegan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.583134	Prob. F(12,9)	0.8106
Obs*R-squared	9.623152	Prob. Chi-Square(12)	0.6490
Scaled explained SS	1.427894	Prob. Chi-Square(12)	0.9999

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق رقم (6) : نتائج اختبار Ramsey RESET Test

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: HHI HHI(-1) HHI(-2) OP XHO XHO(-1) XHO(-2) XO XO(-1) XO(-2) M M(-1) M(-2) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.299920	8	0.2298
F-statistic	1.689792	(1, 8)	0.2298

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.000427	1	0.000427
Restricted SSR	0.002448	9	0.000272
Unrestricted SSR	0.002021	8	0.000253

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق رقم (7) :دراسة استقرارية متغيرات الدراسة للنموذج الثاني

الملحق (7–1) : اختبار ADFلسلسلة AGR عند المستوى

Null Hypothesis: AGR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.915166	0.3199
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

Null Hypothesis: AGR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.886735	0.6286
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

Null Hypothesis: AGR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.084991	0.6437
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق (7–2) : اختبار ADFلسلسلة AGR عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(AGR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.837786	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

Null Hypothesis: D(AGR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.329068	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

Null Hypothesis: D(AGR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.005873	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق (7–3) : اختبار ADFلسلسلة IND عند المستوى

Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.098979	0.6982
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.822142	0.6608
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.565641	0.4611
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق (7–4) : اختبار ADFلسلسلة IND عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(IND) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.743046	0.0011
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

Null Hypothesis: D(IND) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.812447	0.0046
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

Null Hypothesis: D(IND) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.808719	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق (7–5) : اختبار ADFلسلسلة SER عند المستوى

Null Hypothesis: SER has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.528727	0.5016
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

Null Hypothesis: SER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.075485	0.1351
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

Null Hypothesis: SER has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.644124	0.8481
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق (7–6) : اختبار ADFلسلسلة SER عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(SER) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.300927	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

Null Hypothesis: D(SER) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.175721	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

Null Hypothesis: D(SER) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.004868	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

المصدر : مخرجات برنامج eviews

الملحق رقم (8) : قيمة معامل الأثر trace حسب اختبار Johansen

Date: 06/25/20 Time: 16:08
Sample (adjusted): 1997 2018
Included observations: 22 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: OP HHI SER AGR IND
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.943605	119.8247	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.673481	56.56635	47.85613	0.0062
At most 2 *	0.488556	31.94244	29.79707	0.0279
At most 3 *	0.351263	17.19106	15.49471	0.0275
At most 4 *	0.294383	7.671028	3.841466	0.0056

Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق رقم (9) : القيمة العظمى حسب اختبار Johansen

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.943605	63.25831	33.87687	0.0000
At most 1	0.673481	24.62391	27.58434	0.1144
At most 2	0.488556	14.75138	21.13162	0.3067
At most 3	0.351263	9.520030	14.26460	0.2454
At most 4 *	0.294383	7.671028	3.841466	0.0056

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق رقم (10) : درجة التأخر المعتمدة في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: OP HHI SER AGR IND
Exogenous variables: C
Date: 06/25/20 Time: 16:12
Sample: 1995 2018
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-168.1576	NA	4.723390	15.74160	15.98956	15.80001
1	-104.4624	92.64749	0.150360	12.22386	13.71164	12.57434
2	-58.65438	45.80805*	0.034593*	10.33222*	13.05982*	10.97476*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق رقم (11) : نتائج اختبار حد الخطأ VECM

Vector Error Correction Estimates
Date: 06/25/20 Time: 16:13
Sample (adjusted): 1998 2018
Included observations: 21 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	CointEq2
OP(-1)	1.000000	0.000000
HHI(-1)	0.000000	1.000000
AGR(-1)	7.814622 (3.83221) [2.03919]	0.148929 (0.04050) [3.67733]
IND(-1)	-1.440061 (0.91766) [-1.56927]	0.008494 (0.00970) [0.87581]
SER(-1)	-3.602974 (0.57445) [-6.27209]	-0.024810 (0.00607) [-4.08674]
C	51.39636	-1.665823

Error Correction:	D(OP)	D(HHI)	D(AGR)	D(IND)	D(SER)
CointEq1	-0.487806 (0.07947) [-6.13813]	0.001588 (0.00099) [1.61118]	0.124404 (0.03867) [3.21708]	-0.465847 (0.13475) [-3.45704]	0.264848 (0.10133) [2.61371]

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق رقم (12) : نتائج تقدير معلمات نموذج تصحيح الخطأ

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 06/25/20 Time: 16:23
Sample: 1998 2018
Included observations: 21
Total system (balanced) observations 105

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.487806	0.079472	-6.138127	0.0000
C(2)	38.40904	5.684929	6.756292	0.0000
C(3)	-0.456800	0.234320	-1.949471	0.0556
C(4)	-33.70531	25.91792	-1.300464	0.1980
C(5)	-1.635391	0.723139	-2.261518	0.0271
C(6)	-0.536956	0.250911	-2.140030	0.0361
C(7)	-0.617872	0.147406	-4.191623	0.0001
C(8)	0.823831	0.511438	1.610812	0.1121

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق رقم (13) : نتائج اختبار عدم التجانس

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 06/25/20 Time: 16:17
Sample: 1995 2018
Included observations: 21

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
209.8060	210	0.4908

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق رقم (14) :اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Test Normality)

Null Hypothesis: residuals are multivariate normal
Date: 06/25/20 Time: 16:20
Sample: 1995 2018
Included observations: 21

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	-0.003478	4.23E-05	1	0.9948
2	0.009939	0.000346	1	0.9852
3	-0.636758	1.419115	1	0.2335
4	-0.078678	0.021666	1	0.8830
5	-0.315458	0.348298	1	0.5551
Joint		1.789467	5	0.8774

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	3.896754	0.703646	1	0.4016
2	2.394613	0.320682	1	0.5712
3	3.990086	0.857737	1	0.3544
4	2.405529	0.309222	1	0.5782
5	3.017034	0.000254	1	0.9873
Joint		2.191541	5	0.8221

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.703689	2	0.7034
2	0.321028	2	0.8517
3	2.276852	2	0.3203
4	0.330888	2	0.8475
5	0.348552	2	0.8401
Joint	3.981008	10	0.9482

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9

الملحق رقم (15) : نتائج اختبار Wald لمعلمات نموذج تصحيح الخطأ

Wald Test:
System: {%system}

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	46.77770	3	0.0000

Null Hypothesis: C(1)=C(2)=C(3)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(1)	-0.487806	0.079472
C(2)	38.40904	5.684929
C(3)	-0.456800	0.234320

المصدر : مخرجات برنامج eviews 9